الفصل الثاني

الإطار المفاهيميّ والدراسات السابقة

١، ٢ تمهيد

تتناول الدّراسة في هذا الفصل الإطار المفاهيميّ للبحث، من خلال تتبعّ مراحل الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وأبرز المحطات التاريخيّة التي شهدها الصراع، وانعكاسها على طبيعة العلاقات العربيّة – "الإسرائيليّة"، وتشرح السياسيّة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ تجاه (القضيّة الفلسطينيّة، والعلاقات مع "إسرائيل")، كما تشرح سياسة "إسرائيل" الخارجيّة تجاه الدول العربيّة بشكل عامّ ودول مجلس التعاون الخليجيّ بشكل خاصّ. بالإضافة إلى ذلك، ستبحث الدّراسة انعكاسات تطبيع العلاقات العربيّة – "الإسرائيليّة" على القضيّة الفلسطينيّة، في ظلّ ما تشهده المنطقة من تغيرّات جوهريّة في إعادة تشكيل تحالفات جديدة، وصولًا إلى توضيح الحكم الشرعيّ للتطبيع.

وتناول الباحث في هذا الفصل أيضًا الدراسات السّابقة التي ترتبط بموضوع الدّراسة، وقسّمها إلى ثلاثة محاور رئيسة، وهي كالآتي:

- المحور الأول: دراسات تحدّثت عن التطبيع العربيّ وانعكاساته على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة.
- المحور الثاني: دراسات تحدّثت عن السياسات الخارجيّة الخليجيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة.
- المحور الثالث: دراسات تحدّثت عن السياسات الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه دول الخليج العربيّ.

٢، ٢ الصراع العربيّ "الإسرائيليّ"

يعدّ الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" من أكثر الصراعات التاريخيّة الممتدّة التي عرفها التاريخ المعاصر، حيث يتميّز هذا الصراع عن غيره بأنّه يشمل الجوانب الإستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والعسكريّة، ومجالات الحياة كافّة، هذا فضلًا عن الاعتماد المركّز على العقيدة الصهيونيّة الدينيّة القائمة على التحريف المزيّف، واختلاق الوقائع التوراتيّة والتلموديّة، وغيرهما من التفسيرات الدينيّة المحرّفة التي مرّجها قادة الحركة الصهيونيّة مع العقيدة الأيديولوجيّة العلمانيّة لهذا المشروع (العجمي، ٢٠٠٥).

وقد شهد الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" ستّة حروب كبرى "رئيسة" مع الدول العربيّة في أعوام (١٩٤٨م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣، ١٩٨٢م،٢٠٠٦م) راح ضحيّتها وفقًا للتقديرات ما يزيد عن ٢٠٠ ألف قتيل (الغزالي، ١٩٨٧)، فكان لكلّ حرب نتائج في جذوة عمليّة الصراع (عبد السلام، ٢٠٠٤):

- ترتّب على حرب ١٩٤٨م قيام "إسرائيل" وتهجير الشعب الفلسطينيّ من أرضه، وهو ما بات يعرف بالنكبة الفلسطينيّة.
- تسبّبت الحرب التي نشبت في يونيو/حزيران ١٩٦٧م في توسّع نطاق الصراع العربيّ–"الإسرائيليّ" ليشمل دولًا عربيّة جديدة، حيث استولت "إسرائيل" على القدس والضفة الغربيّة وقطاع غزة والجولان وسيناء.
- أسفرت الحرب التي وقعت في عام ١٩٧٣م عن صدمة عسكريّة "إسرائيليّة" غير مسبوقة؛ ممّا أثر على توجّهاتها السياسيّة وثقتها التي كانت تعتدّ بها، ونتج عنها توقيع اتّفاق سلام مع مصر.
- بينما كان لحربي ١٩٥٦م مع مصر، و١٩٨٢م مع لبنان، آثار ذات أهمّيّة خاصّة.

كما شهد انتفاضتين شعبيّتين خاضهما الشعب الفلسطينيّ في مواجهة "الاحتلال الإسرائيليّ"، في ١٩٨٧م أثمرت عن توقيع اتّفاق التسوية "أوسلو" وقيام السلطة الفلسطينيّة، بينما الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠م أثمرت عن الانسحاب "الإسرائيليّ" من قطاع غزة وانهيار عمليّة التسوية الفلسطينيّة مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، كما وخاضت فصائل المقاومة الفلسطينيّة خمسة حروب مع "الاحتلال الإسرائيليّ" منذ انهيار عمليّة التسوية الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة"، في أعوام (٢٠٠٦م، ٢٠٠٨م –٢٠٠٩م، ٢٠١٢م، ٢٠١٤م، ٢٠٢١م)، كان أبرز نتائجها تآكل قوّة الردع "الإسرائيليّة" في مواجهة المقاومة الفلسطينيّة.

ومع ذلك، فقد دفع هذا الأمر "إسرائيل" إلى الإصرار على تفريق الصفّ العربيّ وإعطاء الأولويّة للمفاوضات الثنائيّة مع كلّ دولة بشكل منفصل، كما حاولت الفصل بين قضايا الحلّ النهائيّ المختلفة مثل: (القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والأمن والمياه) (رزقين ، ٢٠٢٠).

وتوصلت الدراسة أنّ شكل الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" كان يغلب عليه حالة العداء العربيّ تجاه "الاحتلال الإسرائيليّ"، وقد كانت السّمة السائدة في شكل العلاقة هي الحروب لتحقيق هدف واحد، وهو إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينيّة والعربيّة.

٣، ٢ السياسة الخارجيّة الخليجيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة والعلاقة مع "إسرائيل"

تمتاز السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ بمحددات داخلية وخارجية خاصة بها وفق مصالحها الخاصة؛ نتيجة تشابه النظم السياسيّة الحاكمة فيها، وتمتاز بتأثيرها في السياسة الدوليّة، وينحصر تأثيرها على البعد الاقتصاديّ المتمثل في النفط الخليجيّ الذي يمنحها أهمّيّة كبيرة على الساحة الدوليّة، أمّا على الصعيد السياسيّ فتتركّز السياسة الخارجيّة للمجلس بالتوازن الإقليميّ في ظل التطوّرات الدوليّة والإقليميّة والأمنيّة (محمد ر.، ٢٠١٦).

كما تتأثّر السياسة الخارجيّة لمجلس التعاون الخليجيّ بالتوازنات والتفاعلات الإقليميّة، الأمر الذي ينعكس على قراراتها الخارجيّة تجاه الدول والمتمثل في (القضيّة الفلسطينيّة، والعلاقة مع "إسرائيل"، والدور الإيرانيّ في المنطقة) (أبو عمشة، ٢٠١٦).

ولأهمّيّة القضيّة الفلسطينيّة فقد لعبت دورًا مهمًّا في تشكيل السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ، فكانت سياسات المجلس واضحة في دعم حقوق الشعب الفلسطينيّ، واستنكار السياسات "الإسرائيليّة" العدائيّة ضدّه، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حلّ عادل وشامل للصّراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، والانسحاب من جميع الأراضي المحتلّة وفي مقدّمتها القدس الشريف.

في المقابل، لم تتّفق دول مجلس التعاون الخليجيّ على سياسة موحّدة تجاه "إسرائيل"، فمنها من وقّع اتّفاقيّات سلام مع "إسرائيل" مثل الإمارات والبحرين. ومنها من أطلق مؤشّرات إيجابيّة تجاهها مثل قطر وسلطنة عُمان والسعوديّة، لكنّه من السابق لأوانه الحديث عن توجّهات الكويت بنفس الاتّجاه في الوقت الحاضر حسب الموقف الكويتيّ من "الاحتلال الإسرائيليّ" وعمليّة تطبيع العلاقات (أبو عمشة، ٢٠١٦).

ويعدّ الدور الإيراني في المنطقة من المحدّدات الرئيسة في السياسة الخارجيّة لمجلس التعاون الخليجيّ، وممّا لا شكّ فيه أنّ بعض الدول الخليجيّة تربطها علاقات ودّيّة بإيران إلّا إنّ مجلس التعاون الخليجيّ يشعر بالانزعاج المستمرّ من السياسات الإيرانيّة تجاه دول المجلس، خاصّة أنّ إيران لها امتداد طائفيّ في دول مجلس التعاون الخليجيّ، وهو ما يقلق دول المجلس بشكل دائم؛ وكذلك تنامي المشروع النوويّ الإيرانيّ والاتّفاقيّة الدوليّة بشأنه (تشوبين، ٢٠٠٧). ويعدّ نجاحها في امتلاك السلاح النوويّ هاجسًا وتهديدًا لأمن الخليج واستقراره؛ ممّا سيدفع المنطقة إلى حالة سباق التسلح الذي تخشاه دول مجلس التعاون الخليجيّ (عبد الكريم ع.، ٢٠١١).

نتيجة لذلك، حاولت دول مجلس التعاون استخدام العديد من الوسائل والمحالات لمواجهة التمدّد الإيرانيّ داخل دول المجلس والمنطقة، إلّا إنّ اعتقادهم بإمكانيّة احتواء إيران من خلال العلاقات البينيّة والتواصل المستمرّ والتعاون معها في بعض القضايا الإقليميّة ضعيف (درويش، ٢٠٠٣).

٤، ٢ السياسيّة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه دول مجلس التعاون الخليجيّ

تهدف السياسة الخارجيّة لـ "إسرائيل" إلى إزالة موقف الرفض العربيّ العامّ لوجودها في المنطقة وتحقيق الظروف اللازمة لتحقيق السلام في المنطقة العربيّة وفق رؤية "إسرائيليّة" (عبد المجيد، ١٩٨٩)، وتسعى "إسرائيل" إلى تعزيز مكانتها في الساحة الدوليّة والحفاظ على وجودها، وفتح علاقات جديدة مع الدول المحيطة بها أو المعادية لأعدائها، بالإضافة إلى أهداف أخرى تتوافق مع تطلّعاتها التوسّعيّة، حسبما ذكر الكاتب الإسرائيليّ "فرايم سنيه" في كتابه "إسرائيل في عام ما بعد الألفين". كلّ هذا يدخل في إطار توسيع المدى الإستراتيجيّ لـ "إسرائيل" في المنطقة الجيوسياسيّة الجديدة في بداية القرن الواحد والعشرين (مرتضى، ٢٠٠٤).

وعليه، فإنّ النظرة "الإسرائيليّة" لمنطقة الخليج تعتمد على عدّة معطيات إستراتيجيّة، تتضمّن الأهمّيّة الجغرافيّة والمعطيات الاقتصاديّة للسيطرة على الموارد الذاتيّة فيها، بالإضافة إلى التصوّرات الفكريّة الصهيونيّة التي تسعى إلى التوسع في منطقة الخليج العربيّ تحت مبرّرات مختلفة، منها ما هو دينيّ، ومنها ما هو تاريخيّ (الطائي ح.، ٢٠٠٣).

أهداف السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" (مخادمة، ٢٠٠٨):

١. إنّ جوهر الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" لا يكمن في الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" أو الأراضي المحتلّة، بل هو في مدى التقبّل العربيّ للوجود "الإسرائيليّ" في المنطقة، والإقرار بشرعيّتها في حدود معترف بها.
٢. إنهاء الصراع مع الدول العربيّة، من خلال توقيع اتّفاقيّات سلام.
٣. الحرص على بقاء "إسرائيل" متفوّقة عسكريًّا بشكل دائم حتّى بعد تحقيق السلام.
٤. إنشاء علاقات مشتركة وطبيعيّة مع الدول العربيّة تضمن اتّساع نفوذ "إسرائيل" ووصولها إلى المجتمعات العربيّة.

وسائل تحقيق السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه الوطن العربيّ (الحريري، السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، ٢٠١٤):

أوّلًا: الوسائل السياسيّة، وتسعى من خلالها إلى:

١. الاحتفاظ بالتشتّت في الموقف السياسيّ العربيّ تجاه "إسرائيل".
٢. استخدام وسائل الإعلام كجزء من حملة مستمرّة للحرب النفسيّة ضدّ العرب، وتعزيز شعور الخوف والرهبة من قدراتها.

٣. تأسيس الروابط مع دول العرب وتحسينها، من أجل حضور قويّ ومشروع في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيًا: الوسائل الاقتصاديّة، وتسعى من خلالها إلى:

١. السعي إلى جعل السوق العربيّ مجالًا لتسويق منتجاتها.
٢. المحافظة على التفوّق العلميّ والتقنيّ؛ ممّا يضعها ضمن قائمة الدول المتقدّمة.
٣. توظيف الحرب لصالح التوسّع الاقتصاديّ؛ للهيمنة على الوطن العربيّ ومنطقة الخليج.
٤. السعي إلى إقامة اقتصاد صناعيّ متقدّم ومركّز.

ثالثًا: الوسائل العسكريّة، وهي مرتبطة بالعقيدة العسكريّة "الإسرائيليّة"، وتهدف إلى:

١. تنمية التفوّق النوعيّ على العرب.
٢. الردع النوويّ.
٣. نقل الحرب إلى أرض العدوّ.
٤. تطبيق نظريّة الحدود الآمنة والمحافظة على الوضع القائم.

إضافة إلى ذلك، رأت "إسرائيل" أنّ التعاون الأمنيّ يمثّل مفتاحًا لتحقيق التطبيع، وهو ما أدّى إلى ترويج سياسة خارجيّة "إسرائيليّة" في العالم العربيّ والدوليّ حول قدرتها على التعاون المشترك لمواجهة "العدوّ المشترك" إيران، وذلك أدّى إلى زيادة الزيارات المتبادلة بين "إسرائيل" وبعض الدول العربيّة، وخاصّة الخليجيّة، سواء كانت رسميّة أو غير رسميّة، بهدف تصفية القضيّة الفلسطينيّة (العشماوي، ٢٠١٩).

ومع ذلك، تتمحور إستراتيجيّة المفاوضات "الإسرائيليّة" حول إدارة الصّراع بدلًا من حلّه، وهي إستراتيجيّة تسعى إلى التركيز على إضعاف الطرف المنافس بأيّ طريقة ممكنة حتّى ينجذب الطرف العربيّ إلى الحلّ الوحيد المتاح الذي يفرضه "الإسرائيليّون". لذلك، فإنّه من المنطقيّ أن يستغرق مسار المفاوضات الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" فترة طويلة، وتتميّز الخطّة "الإسرائيليّة" بمبدأ "الخطوة بخطوة"، وتتمثّل أحد أهمّ عناصرها في تجزئة التسوية إلى عدّة مراحل ومحطّات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، عزّزتها بسمة الاختراق والتمكّن المتمثّلة في مناورة الطرف العربيّ، من خلال إشراك دول الثّقل العربيّ في عمليّة السلام بمثابة مساندين لها، وليس معادين، وهذا ما ظهر في موقف معظم الدول العربيّة من خطّة "ترامب للسلام "صفقة القرن"، والتي حقّقت الحلم "الإسرائيليّ" على حساب القضيّة الفلسطينيّة (رزقين ، ٢٠٢٠).

وعلى الرّغم من ذلك، أظهر الأمين العامّ الأسبق لدول مجلس التعاون الخليجيّ "عبد الله القوين" تخوّفاته من دخول دول مجلس التعاون الخليجيّ عمليّة السلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ" قبل إيجاد حلّ عادل للصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وإنهاء "الاحتلال الإسرائيليّ" (صحيفة السفير، ١٩٩٥).

وتوصلت الدراسة إلى أن إستراتيجيّة السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" بُنيت في جوهرها على نظرة "إسرائيل" للمنطقة القائمة على العمل المستمرّ والدائم لكسب المزيد من الأصدقاء وثني الأعداء عن الاستمرار في عدائهم لها، اعتمادًا على قاعدة –أنّ القيم المتعلّقة بالمصالح هي قيم ثابتة–، ومطلوب العمل على حمايتها والمحافظة عليها.

٥، ٢ التطبيع العربيّ "الإسرائيليّ"

لم تُسهمِ اتفاقيّات السلام المصريّة الأردنيّة مع "الاحتلال الإسرائيليّ" في تحقيق حلّ للقضيّة الفلسطينيّة، ولا حتّى اتّفاق أوسلو، وأصبح "الاحتلال الإسرائيليّ" أكثر تطرّفًا، وزاد من ممارساته الاستيطانيّة الاحتلاليّة، وتبيّن أنّ التطبيع ليس له علاقة بتحقيق السلام في المنطقة، حيث إنّ الأطراف القائمة بالاتّفاقيات تفعل ذلك لأسباب خاصّة بها وليس لتحقيق حلّ جوهر الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ". وإنّ هذا النوع من التطبيع يعزز رؤية "الإسرائيليّين" بشأن دورهم وموقعهم في المنطقة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

طرحت مبادرات سلام عربيّة قائمة مبدأ أنّه لا يمكن أن يكون سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط إلّا بالاعتراف بحقّ الشعب الفلسطينيّ بتقرير مصيره وحقّه في إقامة دولته المستقلّة على ترابه الوطنيّ (القاسم، ٢٠٠٣)، وهي: (مشروع كامب ديفيد للسلام عام ١٩٧٨م، مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، اتّفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، قمّة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠م، مبادرة السلام العربيّة عام ٢٠٠٢م، إعلان الرئيس جورج بوش الابن – خارطة الطريق عام ٢٠٠٣م، قمة أنابوليس عام ٢٠٠٧م، صفقة القرن عام ٢٠٢٠م).

وقد شكّل توقيع منظمة التحرير الفلسطينيّة لاتّفاق أوسلو عام ١٩٩٣م غطاء شرعيًّا لـ"الاحتلال الإسرائيليّ" والاعتراف به كدولة ذات سيادة لها حقّ الوجود والعيش بسلام مع جيرانها العرب ضمن حدود معترف بها فلسطينيًّا وعربيًّا ودوليًّا، ممّا أثّر بشكل كبير على مواقف الدول العربيّة تجاه الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" ونظرتها لـ "الاحتلال الإسرائيليّ" (نوفل، ١٩٩٥).

وفي العام ٢٠٠٢م، تبنّت القمّة العربيّة التي عُقدت في العاصمة اللبنانيّة بيروت "مبادرة السلام" التي أطلقها الملك السعوديّ "عبد الله بن عبد العزيز"، وطرحت خطّة سلام شاملة بين الدول العربيّة و"إسرائيل"، واشترطت انسحاب "إسرائيل" بالكامل من الأراضي العربيّة التي احتلتها في يونيو/ حزيران

١٩٦٧م، بما في ذلك الجولان، والتوصّل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين، وتنفيذ قراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨)، وقيام دولة فلسطينيّة مستقلّة وعاصمتها القدس (الجزيرة نت، ٢٠٠٤).

وقبل إقامة العلاقات الدبلوماسيّة، قُوِّيَت علاقات بعض الدول العربيّة مع "الاحتلال الإسرائيليّ". وتُشير التقديرات إلى أنّ التطبيع مع الاحتلال نابع من حسابات الأنظمة وليس الشعوب، فالشعوب العربيّة تعتبر القضيّة الفلسطينيّة قضيّة للأمّة العربيّة بأكملها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨).

وقد كانت هذه التطوّرات في العلاقة تسير بشكل موازٍ لجهود دمج المجتمعات الخليجيّة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي كان يهدف إلى إقامة سوق أو منطقة حرّة بين الدول العربيّة والولايات المتّحدة تكون "إسرائيل" عضوًا أساسيًّا فيه، وبالتّالي محاولة الاستفادة من رأس المال الخليجيّ لخدمة أهداف هذا المشروع الذي يساعد على دمج "إسرائيل" في النظام الإقليميّ، واعتبارها أساسًا فعّالًا في المنطقة (راضي، ١٩٩٦).

أعتقد أنّ التطبيع العربيّ بدأ بعد اتّفاقيّة كامب ديفيد التي وقعّتها مصر، وقاد إلى تفكّك قرارات قمّة الخرطوم الثّلاثة: "لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل". وهذا الأمر أدّى أيضًا إلى تأسيس علاقات سرّيّة مع "الاحتلال الإسرائيليّ" بالخصوص في المجالات الأمنيّة والاقتصاديّة، وروّج لفكرة التوصّل إلى سلام مع "إسرائيل". وهذا أدّى إلى تشتّت الموقف العربيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة والتشويش على مواقف أبناء الشعوب العربيّة من عمليّة التطبيع.

٦، ٢ التطبيع الخليجيّ "الإسرائيليّ"

لعقود عدّة، عبّرت دول مجلس التعاون الخليجيّ عن رغبتها في حلّ الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، واعتبرت هذا الحلّ خطوة مهمّة على طريق تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، ففي عام ١٩٩١م، توجّهت حكومات دول المجلس إلى حضور مؤتمر مدريد، والذي يعتبر أوّل لقاء يجمع الحكومات الخليجيّة و"إسرائيل". وبعد توقيع اتّفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، قرّرت دول مجلس التعاون الخليجيّ دعم العمليّة السلميّة بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين". لكنّها أصرّت على عدم التطبيع مع "إسرائيل" دون التوصّل إلى حلّ للصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

أمّا قطر وسلطنة عُمان فقد خالفتا بقيّة دول مجلس التعاون، بقرارهم فتح مكاتب تجاريّة لهما في "إسرائيل" والسماح لـ "إسرائيل" بفتح مكاتب تجاريّة لديهما في عام ١٩٩٦م. ومع بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠م، قطع البلدين علاقاتهما التجاريّة مع "إسرائيل" نظرًا لتصاعد المشاعر المعادية لها في دول الخليج. وأدّى ذلك إلى إصدار سلطنة عُمان وقطر مواقف قويّة ضدّ سياسة "إسرائيل" تجاه

الشعب الفلسطينيّ في ظلّ تصاعد العنف والإبادة منذ بدء انتفاضة الأقصى (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

وهو ما أدّى إلى تراجع وتيرة التطبيع بين بعض الدول الخليجيّة و"إسرائيل"، كما أصاب الجمود علاقات بعضها الآخر، وكان للضغط الشعبيّ في هذه الدول الدور الأبرز في تراجع وتيرة العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة نظرًا لطبيعة البنية الثقافيّة والعقيدة القوميّة للشعب العربيّ في دول الخليج العربيّ عامّة (العجمي، ٢٠٠٥).

ومن هنا، فإنّ التطوّر الإيجابيّ في العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة يتوافق مع رغبة الطرفين، بالنسبة لـ"إسرائيل" تبدو أكثر حرصًا على تطبيع علاقاتها مع دول الخليج، كمدخل لتطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – العربيّة وتحقيق مصالحها بشكل أساسيّ في المنطقة، أمّا بالنسبة لدول الخليج فكان تطبيع علاقاتها التجاريّة مع "إسرائيل" يعدّ دافعًا نحو تدعيم عمليّة السلام والمفاوضات الثنائيّة على مختلف المسارات، إضافة لضمان تطوّر علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي تعتبر بمثابة أفضل ضامن لتأمين دول الخليج واستقرارها (العجمي، ٢٠٠٥).

فعُقدت العديد من الزيارات واللقاءات بين بعض دول الخليج و"إسرائيل" على المستويات كافة مثل زيارة رئيس وزراء الاحتلال "بنيامين نتنياهو" لسلطنة عُمان في أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٨م (الجزيرة نت، ٢٠١٨). وشهد البيت الأبيض في سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٢٠م توقيع اتفاقيّتي سلام بين الإمارات، والبحرين و"إسرائيل" تمّ تسميتهما بـ"اتّفاق أبراهام"؛ حيث يتمحور الاتّفاق على تطبيع العلاقات بين الأطراف الثّلاثة والتعاون في المجالات المختلفة، مثل: الأمن والتكنولوجيا والاستثمار والمياه والطاقة وغيرها مع إقامة السفارات وتبادل السفراء (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

ونتيجة لذلك، برّرت بعض الدول المطبّعة مع "إسرائيل" السياسة التي تتّبعها بناء على المعايير الآتية (الحريري، ٢٠١٤):

١. لا ترى دول المجلس أنّ المعايير السياسيّة العربيّة المتعلّقة بالصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" ستؤثّر سلبًا على العلاقات الاقتصاديّة مع "إسرائيل"، كما أنّها ترى أنّ الحفاظ على التوازن الإقليميّ في منطقة الخليج هو الأمر الأكثر أهمّيّة للحكومات.
٢. يوجد وجهة نظر أخرى ترى أنّ قرار التطبيع مع الاحتلال نابع من مخاوف الحكومات الخليجيّة على مصالحها الذاتيّة.
٣. يرى بعض الأشخاص أنّ الموقف الرسميّ لدول الخليج يجسّد اعتقادًا بفرصة نجاح عمليّة التطبيع دون حدود.

٤. تعبيرًا عن القلق الذي تشعر به بعض البلدان، فإنّهم يخشون أن يصبح مجلس التعاون الخليجيّ ممـوّلًا لسياسات "إسرائيل" في المنطقة، وتتسبّب مشاريعها في إلحاق الضرر بمشاريع البلدان الأعضاء في المجلس مع أطراف أخرى في المستقبل.

٧، ٢ انعكاسات التطبيع على القضيّة الفلسطينيّة

لا شكّ أنّ القضيّة الفلسطينيّة قد عانت الكثير من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ومن تحوّلات مواقف الأنظمة العربيّة تجاه الاحتلال باعتباره حليفًا لا عدوًّا، ويأتي في مقدّمة هذه الأنظمة السلطة الفلسطينيّة التي يتعيّن عليها حماية الحقوق الفلسطينيّة عبر مكافحة التطبيع العربيّ – "الإسرائيليّ". ولكن، تحوّلت السلطة الفلسطينيّة بفعل اتّفاقيّات السلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ" والاعتراف به إلى أداة تؤدّي دورًا وظيفيًّا (العشماوي، ٢٠١٩).

كما أحدثت اتّفاقيّة "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينيّة و"الاحتلال الإسرائيليّ" تبعات سلبيّة في شكل التضامن والتفاعل مع الشعب الفلسطينيّ وحجمهما، وشهدت بعد ذلك مرحلة من التطبيع تميّزت بتراجع الموقف العربيّ واللجوء إلى مبادرات سلام عربيّة وغير عربيّة، ممّا أدّى إلى انكسار الجدار الأوّل لمعارضة التطبيع والمتمثّل في الحكومات العربيّة والخليجيّة (العشماوي، ٢٠١٩).

بالرّغم من ذلك، كان التطبيع هو السبب الرئيس لصمود الشعب الفلسطينيّ في مواجهة "الاحتلال الإسرائيليّ"، وتسارعت ردود الأفعال العربيّة تجاه هذه العمليّة (عشماوي، ٢٠١٩).

ويمثّل توقيع اتّفاقات "أبراهام" إشارة واضحة للخروج عن مبادرة السلام العربيّة التي أطلقها الملك "عبد الله بن عبد العزيز" ملك المملكة العربيّة السعوديّة في عام ٢٠٠٢م، التي ربطت أيّ اعتراف عربيّ بـ"إسرائيل" بانسحابها الكامل من المناطق التي احتلتها في عام ١٩٦٧م، وإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة وذات سيادة وعاصمتها القدس، مع العمل على حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين. وهذا يعني أنّه تمّ تجاهل حلّ الدولتين، وتمّ تبنّي رؤية الرئيس الأمريكيّ "ترامب" للسلام كمرجعيّة لحلّ الصراع الفلسطينيّ –"الإسرائيليّ".

ومن تداعيات التطبيع العربيّ – "الإسرائيليّ" محوّ صفة الاحتلال عن "إسرائيل"، وتسوية هويّتها بدولة فلسطين التي تحتلّها، وذلك أدّى إلى ظهور تيّار من المثقّفين ورجال الأعمال الذين يروّجون لفكرة التطبيع، وأنّه على الفلسطينيّين قبول هذا المبدأ والتعايش مع الاحتلال. كذلك، أثّر التطبيع العربيّ على حركات المقاطعة العربيّة وخفض الدعم العربيّ للفلسطينيّين، خصوصًا من الدول المطبّعة مع الاحتلال سياسيًّا أو ماليًّا (يوسف أ.، ٢٠٢٠).

وتوصلت الدراسة إلى أنّ خطر التطبيع بين "إسرائيل" والعرب يكمن في أنّه يمنح الاحتلال مبرّرًا شرعيًّا لتنفيذ سياسته وجرائمه ضدّ الشعب الفلسطينيّ، ويستغلّ الصمت الدوليّ والعربيّ ليواصل سياسته في تصفية القضيّة الفلسطينيّة. وبذلك يفتح التطبيع المجال لكسر العزلة السياسيّة التي عانت منها "إسرائيل" ويمنحها الشرعيّة الدوليّة على حساب القضيّة الفلسطينيّة.

٨، ٢ الحكم الشرعيّ للتطبيع

المصطلح المستخدم في العلاقات السياسيّة مع الاحتلال، والمعروف باسم "التطبيع"، هو مصطلح حديث ولا يوجد ذكر له في القرآن أو السنة النبويّة. وبالتّالي، يجب علينا تحديد المعنى الحقيقيّ لهذا المصطلح وتحديد ما يقابله من المصطلحات الشرعيّة، حتّى نتمكّن من تطبيق الحكم الشرعيّ على هذا الأمر. فالأهمّ هو فهم المعنى والحقائق المرتبطة بهذه العلاقات بدلًا من الكلمات والألفاظ الباطنة. ومن يتأمّل في اتّفاقيّات التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، يعرف تمامًا أنّ المصطلح الشرعيّ المناسب لهذه العلاقة هو "موالاة اليهود". وهذا هو المصطلح الشرعيّ الذي يجب استخدامه عند الحديث عن هذا الموضوع (الفهد، ٢٠٠٣)

وفيما يتعلّق بالحكم الشرعيّ لاتّفاقيّات التطبيع مع "إسرائيل"، وإذا تمّ الاعتراف بوجود آراء لعلماء معاصرين مشهورين وذوي صلاحيّات من أهل الفتوى، فإنّهم يفتون بجواز ذلك. ولذلك، فإنّ معظم هذه الآراء تعتمد على فتوى الشيخ "عبد العزيز بن باز" (رحمه الله) على الرغم من أنّ الأغلبيّة العظمى من العلماء يحرّمون التطبيع. وبالتّالي، يمكننا القول: إنّ هناك رأيين في هذه المسألة: الأوّل يحرّمها، والرّأي الثاني يجزيها (عبد الكريم ن.، ٢٠٢٠).

اعتمد أصحاب الرأي الأوّل، على الفتاوى التي تتضمّن عدم جواز التفاوض على اتّفاقيّات سلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ" الذي يحتلّ فلسطين وعدم التسوية معه بأيّ شكل. وعدم جواز التخلّي عن أيّ قطعة أو جزء من أرض فلسطين أو أيّ أرض عربيّة ملك للمسلمين (عبد الكريم ن.، ٢٠٢٠).

إنّ اتّفاقيّات السلام والتطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ" ليست ضمن الصحيح والأثر الذي قام به النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) مع اليهود. فهذه الاتّفاقيّات تدلّ على إقامة علاقات دائمة مع الاحتلال والاعتراف بوجوده في فلسطين واستخدامه لتغيير أفكار المسلمين. وهي تعدّ مخالفة للشريعة؛ لأنّها تدخل في باب التحالف والمودّة لليهود. وكذلك، فإنّ هذه الاتّفاقيّات لم تأخذ بعين الاعتبار الدين الإسلاميّ والآثار السلبيّة التي تنجم عنها (الفهد، ٢٠٠٣). وتؤكّد بعض الآيات في القرآن الكريم على هذا الأمر منها:

(لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ) (القرآن. المجادلة: ٢٢)

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ) (القرآن. الممتحنة: ١)

(لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ) (القرآن. آل عمران: ٢٨)

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**)** (القرآن. المائدة: ٥١)

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) (القرآن. المائدة: ٥٧)

ومن الفتاوى الصادرة عن الهيئات والمؤسّسات الدينيّة الرسميّة التي تحرّم عمليّة التطبيع والاعتراف بـ"الاحتلال الإسرائيليّ":

- **فتوى صدرت عن علماء الأزهر الشريف عام ١٩٥٦م** تؤكّد أنّ الصلح مع "إسرائيل" لا يجوز شرعًا، فهو يمثّل قبول الغاصب وحصوله على الأرض المغتصبة واعتبار أحقّيّته في ذلك. وليس من الحقّ للمسلمين أن يتواصلوا مع هؤلاء اليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين واعتدوا على أهلها وأموالهم. فعلى المسلمين أن يتعاونوا جميعًا لاستعادة أرضهم والحفاظ على المسجد الأقصى، وحماية الآثار والمشاهد الإسلاميّة من أيدي هؤلاء الغاصبين، وأن يدعموا المجاهدين بالسلاح وسائر القوى حتّى تتحرّر البلاد من هذا الاحتلال الغاشم، ومن يتخلّف عن ذلك فهو يغادر جماعة المسلمين ويقع في أكبر الذنوب (رياض، ٢٠١٦).
- **كما جدّدت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، عام ٢٠١٧م** تحذيرها من إبرام أيّ اتّفاقيّات تطبيع مع "إسرائيل" قبل قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة. هذا جاء كردّ فعل على إعلان الرئيس الأمريكيّ السابق "دونالد ترامب" اعتبار القدس عاصمة لـ"إسرائيل" (سعودي، ٢٠١٧). من جانب آخر، التزم الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصريّة الصمت تجاه اتّفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات والبحرين و"الاحتلال الإسرائيليّ" (جعفر، ٢٠٢٠).

- **فتوى صدرت عن رابطة علماء فلسطين في عام ٢٠١٩م** تنصّ على أنّ التطبيع مع العدو الصهيونيّ وإدخاله إلى المنطقة، بالإضافة إلى التبريرات التي تقوم بها بعض الحكومات لهذا التطبيع، هي من أخطر الاختراقات، وتهديد لأمن الأمّة وإفسادٌ لعقيدتها وتضييعٌ لشبابها. ومن هذا المنطلق، فإنّ التطبيع مع العدو الصهيونيّ يعني الاستسلام للكفّار وعلوّ شأنهم، وإضاعة للدين والأرض الإسلاميّة. وإنّ أيّ صلح أو اتّفاقيّات يقبل فيها الأشخاص، فهي تنازلات عن الحقوق الشرعيّة، وإنّها باطلة، وهي استسلام ونكوص عن الشريعة وتخلٍّ عن بعض أحكامها. لذلك، يعدّ التطبيع مع العدو الصهيونيّ باطلًا وجريمة في حقّ الأمّة وأجيالها، ومخالفة صريحة للأحكام الشرعيّة (رابطة علماء فلسطين، ٢٠١٩).
- **فتوى الاتّحاد العالميّ لعلماء المسلمين، عام ٢٠٢٠م:** أجمعت الهيئة العليا على أنّ ما تمّ التوصّل إليه بين بعض الدول العربيّة و"إسرائيل" لا يمكن أن يكون اتّفاقًا للسلام أو هدنة، بل هو اعتراف بشرعيّة العدوّ المحتلّ الذي يرتكب جرائم محرّمة، ويسعى إلى السيطرة على جميع أنحاء فلسطين، والحصول على نفوذ في دول الشرق الأوسط، وبخاصّة دول الخليج وباقي العالم العربيّ بأسره. لذلك، فإنّ هذا الاتّفاق يُعدّ جريمة ويخالف حقّ الله ورسوله وحقّ شعب فلسطين والأمّة الإسلاميّة التي كانت تدافع عن هذه القضيّة لقرون عديدة، منذ فتح عمر -رضي الله عنه- وصلحه مع أهل فلسطين من المسيحيّين، وتحرير صلاح الدين لها (الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ٢٠٢٠).

وقد ظلّت فلسطين محور "إجماع فقهيّ" بشأن العلاقة مع دولة الاحتلال، لكنّ بعض الفتاوى تخلّفت عن هذا الإجماع بسبب موقف بعض الدول العربيّة من التوصّل إلى اتّفاقيّات سلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ممّا دفع إلى تغيير مفهوم "السلام" في الفقه، والتأثير المحتمل لعلاقة الفقيه بالحاكم على مضمون الفتوى (جعفر، ٢٠٢٠).

بخلاف ذلك كان الرأي الثاني، وذلك؛ لأنّ أصحاب الفتاوى التي أذنت بالتفاوض على اتّفاقات السلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ" استندوا في قراراتهم بقياس المسألة على "صلح الحديبية" وتوقيع النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) على اتّفاقيّة هدنة مع اليهود في المدينة المنوّرة (عبد الكريم ن.، ٢٠٢٠)، **ومن هذه الفتاوى:**

- **في فتوى صادرة عام ١٩٩٥م، ذكر الشيخ "عبد العزيز بن باز" (رحمه الله)**، أنّه يجب على كلّ من يتولّى أمر المسلمين، سواء كان ملكًا أو أميرًا أو رئيس جمهوريّة، أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح شعبه ويسمح بكلّ شيء ينفعهم ويكون في مصلحتهم ولا تحظره الشريعة المطهّرة، كما يجب عليه أن يتجنّب كلّ ما يتعارض مع دين الله؛ عملًا بقول الله عزّ وجلّ: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا) (القرآن. النساء: ٥٨) وقوله سبحانه: (إِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) (القرآن. الأنفال: ٦١)، وهذا يعني أنّ الصلح مع اليهود وغيرهم من الكفّار لا يتطلّب مودّتهم أو موالاتهم أو الالتزام بالوفاء لهم، بل يتعلّق بإقامة السلام بين المجتمعين، وعدم تعريض بعضهم للإيذاء من قبل الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع المسلمون التعامل مع الكفّار في المعاملات التجاريّة، والتحدّث معهم، ودعوتهم إلى الإسلام والترويج له. ويجب على الزعماء والمسؤولين أن يقتدوا بالنبيّ محمّد (صلّى الله عليه وسلّم)، الذي صالح يهود المدينة بمجرّد أن وصل إلى المدينة كمهاجر، ولم يوجب ذلك مودّتهم أو حبّهم، ولكنّه كان يستمرّ في التعامل معهم والتحدّث إليهم ودعوتهم إلى الإسلام (ابن باز، ١٩٩٥).
- **في العام ٢٠٢٠م، أصدر رئيس مجلس الإفتاء الشرعيّ الإماراتيّ "عبد الله بن بيّه"** فتوى بتأييد اتّفاقيّات السلام التي تمّ توقيعها بين الإمارات والبحرين و"إسرائيل". معتبرًا أنّ الاتّفاقيّات والعهود هي من الصلاحيّات الحصريّة والسياديّة لوليّ الأمر شرعًا ونظامًا، وأنّ الشريعة الإسلاميّة لديها العديد من المثاليّات والأصول الشرعيّة النظاميّة لمثل هذه القضايا بخصوص الصلح والسلام وفقًا لما تقتضيه الظروف والمصلحة العامّة (الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف – الإمارات، ٢٠٢٠).

وبعد استعراض فتاوى المجيزين والمحرّمين لاتّفاقيّات التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، يمكن الردّ على قول المجيزين بما يأتي (عبد الكريم ن.، ٢٠٢٠):

- **الاستدلال بصلح يهود المدينة:**

هذا القياس غير صحيح في هذه الحالة، لأن القياس في الشريعة الإسلامية له شروط، وهي: (أن لا يصادم دليلاً أقوى منه، أن يكون حكم الأصل ثابتًا بالكتاب والسنة أو إجماع، أن يكون غير منسوخ، أن يكون لحكم الأصل علة معلومة، وأن تكون العلة موجودة في الفرع كوجودها في الأصل)؛ فالرّسول (صلّى الله عليه وسلّم) قدم إلى المدينة المنورة وأسّس الدولة الإسلاميّة فيها عندما احتوت المدينة على اليهود.

فاليهود لم يقوموا باستباحة المدينة أو انتزاعها بالقوة من أهلها، إذ كانوا جزءًا منها منذ عدّة عقود، وأسّس الرسول (عليه الصلاة والسلام) دعائم دولته الإسلاميّة على أسس إعطاء كلّ من له حقّ حقّه، وعدم إخلال الناس بحقوقهم في المجتمع. ولذلك فقد تعيّن إعطاء اليهود الأمن والاستقرار وإبقاؤهم على حالتهم في المدينة، ولم يتمّ إجلاؤهم أو طردهم إلّا بسبب معاداتهم للرّسول (صلّى الله عليه وسلّم) وخرقهم للاتّفاقيّات.

أمّا بخصوص فلسطين، فهناك اختلاف كبير، حيث كان الفلسطينيّون يعيشون في أرضهم ووطنهم، وكان هناك طموحات صهيونيّة لتحويل أرض فلسطين إلى "دولة إسرائيليّة"، وذلك بالاستناد إلى حجج أنّ هذه الأرض كانت تعود لأجدادهم قبل آلاف السنين، وهذا الأمر ليس له أصل في التاريخ، وأنّ الله وعدهم بهذه الأرض في كتبهم. وتمّ إخضاع الأرض لهذا المخطّط، وتمّ طرد الفلسطينيّين منها وتهويد المناطق الدينيّة واستعمار الأراضي واحتلالها، وما زالوا يتعرّضون للقتل والتهجير والسجن. ومن خلال اتّفاقيّات السلام التي تمّ تحقيقها، تمّ الاعتراف والترحيب بـ"إسرائيل" وجرائمها المرتكبة ضدّ الفلسطينيّين، وتمّ قبول هذا الواقع كما هو والتسليم به.

- **القياس على صلح الحديبية:**

صلح الحديبية لا يتماشى مع الظروف الحاليّة لإبرام اتّفاقيّات التطبيع. إذ إنّ هذا الصلح جرى بين دولتين قريبتين ومتحاربتين، لم تحتلّ إحداهما أرض الأخرى. كان هناك تأسيس لدولة إسلاميّة باستحضار ورضا سكّانها عندما هاجر الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) إلى المدينة. واعتراف الرسول (عليه الصلاة والسلام) بدولة قريش (مكّة المكرّمة) لا يعني ذلك التنازل عن أرض الدولة الإسلاميّة، حتّى نجد أنّ الصلح كان ذا بعد إستراتيجيّ وسياسيّ، وساهم في انتشار الإسلام في جزيرة العرب وتوسّعه، وزيادة نفوذ الدّولة الإسلاميّة الاقتصاديّ والسياسيّ والعسكريّ، ويتألّف هذا الصلح من بنود عدم معاكسة أيّ قبيلة راغبة في الانضمام للإسلام وحلف المدينة المنوّرة، كما كان مؤقّتًا وليس دائمًا بمدّة امتدّت إلى عشر سنوات فحسب.

أمّا اتّفاقيّات السلام التي نراها اليوم فمختلفة تمامًا عمّا كان يحدث سابقًا؛ إذ إنّها تصبّ في غالبيّتها لصالح "إسرائيل" على حساب مصالح الدول العربيّة الموقّعة وحقوقها. كما أنها غير محدّدة بفترة زمنيّة، وتقضي في مجملها بالتسليم والخضوع لإرادة المحتلّ وتحقيق أطماعه ورغباته.

ويعتقد الباحث أنّه لا يمكن القبول بأيّ رأي يقبل بتوقيع اتّفاقيّة تطبيع أو سلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ" بما يتّفق مع الشريعة، ولا يمكن الموافقة على التخلّي عن أيّ جزء من فلسطين لـ"إسرائيل" تحت أيّ اسم، وقد اتّفق علماء المسلمين على حرمة ذلك.

٩، ٢ الدراسات السابقة

إنّ ما يميّز هذه الدّراسة هو ندرة وجود دراسات سابقة تناولت موضوع الدّراسة، سواء على صعيد الكتب أو الدراسات أو المقالات العلميّة أو الرسائل الجامعيّة باللغتين العربيّة والأجنبيّة، فبعد بحث واطّلاع موسّع على قواعد البيانات المختلفة، فإن الدراسة تعد من الدراسات القليلة التي عالجت موضوع تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وكانت معظم الدّراسات التي تمّ الوصول إليها تتناول موضوع العلاقات "الإسرائيليّة" الإيرانيّة، أو العلاقات الخليجيّة الإيرانيّة، أو موقف دول الخليج من الصراع ، أو مستقبل المقاطعة العربيّة لـ"إسرائيل" في ظلّ عمليّة التسوية، وسياسات مجلس التعاون الخليجيّ تجاه الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ".

وفيما يأتي عرض لبعض الدراسات التي ترتبط بموضوع الدّراسة، وقد ارتأى الباحث تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة محاور رئيسة، وهي كالآتي:

١، ٩، ٢ المحور الأوّل: دراسات تحدّثت عن التطبيع العربيّ وانعكاساته على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة.

١. دراسة (أيمن يوسف، ٢٠٢٠م): تداعيات التطبيع العربيّ الإسرائيليّ المحتملة على القضيّة الفلسطينيّة.

تناولت هذه الدّراسة أسباب توجّه الدّول العربيّة ولا سيّما الخليجيّة منها للتطبيع مع "إسرائيل"، قبل حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة. إذ يعتقدون أنّ التطبيع سيحمي أمنهم ويقرّبهم من واشنطن. وبغضّ النظر عن موقف الفلسطينيّين وشعورهم منه، ويدرك الرأي العامّ العربيّ أنّ التطبيع مع "إسرائيل" لم يجلب الرفاهية للشعوب العربيّة، وأنّ قضيّة فلسطين هي قضيّة الأمّة العربيّة جميعها ولن يتمّ تغيير ذلك.

استخدم الباحث المنهج التحليليّ لشرح دوافع "إسرائيل" والدول العربيّة ومنطلقاتهما لتوقيع اتّفاقيّات التطبيع.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الرفض الفلسطينيّ لاتّفاقيّات التطبيع "الإسرائيليّة" – العربيّة قائم على ثلاثة مرتكزات رئيسة، وهي: (١. شرعنة الاحتلال، ٢. عزل القضيّة الفلسطينيّة، ٣. إسقاط المقاطعة العربيّة كورقة ضغط وقوّة لصالح القضيّة الفلسطينيّة).

وأوصت بضرورة تعميق أدوات المقاومة الشعبية الفلسطينيّة ووسائلها داخل فلسطين وخارجها، مع تبنّي أدوات وإستراتيجيّات جديدة بحيث تلتحم بشكل مباشر مع حركات المقاطعة والتضامن الدّوليّ.

٢. دراسة (عاموس يادلين، ٢٠٢٠) الإمارات وإسرائيل: تطبيع على الضّمّ، وإنكار الفيتو الفلسطينيّ

עמוס ידלין، נורמליזציה במקום סיפוח، בלי זכות וטו פלסטיני

أبرزت الدّراسة أنّ الهدف من إعلان الإمارات و"إسرائيل" اتّفاقيّة سلام هو إيقاف الإعلان "الإسرائيليّ" بتنفيذ قرار ضمّ الضفّة الغربيّة، كما أنّه يحسّن شروط المفاوضات الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة".

كما تناولت الدّراسة أوجه الشّبه والاختلاف بين الاتّفاق الإماراتيّ – "الإسرائيليّ"، ومعاهدات السلام العربيّة السابقة المتمثّلة في مصر والأردنّ، بتحوّل مصر أكبر الدول العربيّة وأقواها التي خاضت معها "إسرائيل" خمسة حروب من عدوّ إلى جار مسالم، وكذلك تحوّل الأردنّ إلى دولة جوار مع "إسرائيل" تربطهما علاقات دبلوماسيّة واتّفاقيّة سلام.

كما تطرّقت إلى انعكاسات اتّفاق السلام بأنّه يبرز العلاقات البعيدة المدى بين "إسرائيل" والإمارات، والتي جرت على مدى عقود من دون الظهور في صورة مصلحة متبادلة. وسيمكّن الاتّفاق تلك العلاقات من التوسّع والتعمّق، وسيجعل الأمر أسهل نوعًا ما على دول أخرى في المنطقة، مثل البحرين وسلطنة عُمان، وربّما لاحقًا السعوديّة. على عكس "السلام البارد" الذي نشأ مع مصر والأردنّ في أعقاب معاهدات السلام، وخاصّة مع استمرار "الاحتلال الإسرائيليّ" لفلسطين.

وتناولت مدى استفادة الإمارات من توقيع الاتّفاق على الصعيد الفلسطينيّ الداخليّ بإمكانيّة زيادة نفوذها داخل السلطة الفلسطينيّة بعد انتهاء عهد رئيس السلطة محمود عبّاس.

وتوصّلت إلى أنّ توقيع الاتّفاق بمثابة إنجاز مهمّ للأمن القوميّ لـ"إسرائيل" وانفراج في الوضع الجيوسياسيّ في الشرق الأوسط.

وأوصت الدّراسة "إسرائيل" بإدارة العلاقات مع الإمارات بذكاء، بما يوضّح ثمار السلام وفوائده المحتملة للدول الأخرى التي لا تزال متردّدة في إضفاء الطابع الرسميّ على العلاقات معها.

٣. دراسة (إسراء كعود، عمر حسن، ٢٠١٩م): مستقبل الهويّة الفلسطينيّة في ظلّ الاحتلال والمقاومة.

قامت هذه الدّراسة بتحليل واقع الهوية الفلسطينيّة خلال مراحل مهمّة وحاسمة من تاريخ القضيّة الفلسطينيّة، التي لا تزال تمثّل المحور الرئيس والأهمّ في منطقة الشرق الأوسط، فتعدّ الهوية الفلسطينيّة متجذّرة وأصيلة، وتجسيدًا للوجود الحيّ للشعب الفلسطينيّ، وحرصًا على المحافظة على حقوقه التاريخيّة في الأرض والدفاع عنها، فإنّه من الضروريّ السعي لإنشاء دولة فلسطينيّة مستقلّة.

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ لاستعراض المخاطر التي واجهت القضيّة الفلسطينيّة بدءًا بنكبة ١٩٤٨م مرورًا بالمقاومة التي عانت من التهميش والإقصاء.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الخطر الحقيقيّ تجاه الهوية الفلسطينيّة أن تصل الانقسامات الفلسطينيّة تجاه برنامج موحّد لمواجهة الاحتلال، بالمواطن الفلسطينيّ إلى مرحلة قد يتبنّى فيها مواقف تتعارض مع تمسّكه بهويّته الوطنيّة الفلسطينيّة.

٤. دراسة، (إيان بلاك، ٢٠١٧) الأعداء والجيران العرب واليهود في فلسطين وإسرائيل (١٩١٧ – ٢٠١٧)

Ian Black، Enemies and Neighbors: Arabs and Jews in Palestine and Israel ١٩١٧-٢٠١٧

ناقشت الدّراسة الأسباب وراء تحرّك "إسرائيل" نحو بعض الدول الخليجيّة، وخاصّة السعوديّة، خلال فترة حكم الملك سلمان ووليّ عهده. كما ركّزت على التغيّرات التي حدثت في العلاقات بين السعوديّة والإمارات والبحرين و"إسرائيل"، المدفوعة بشكل أساسيّ بالعداء المشترك تجاه إيران.

وقد ناقشت أيضًا، دوافع رئيس وزراء "الاحتلال الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو" ورغبته، الذي سعى إلى إظهار القبول من جانب السعوديّة والإمارات لـ"إسرائيل". وبذلك، سيشكّل هذا التقارب تهديدًا لقضيّة فلسطين وللفلسطينيّين بالتّحديد. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا التعاون المشترك مع السعوديّة والإمارات وغيرهما سيأتي بطرق مختلفة، ولن يكون بالضّرورة علنيًّا، بل سيستمر في الخفاء، وهو أكثر من أيّ تقارب كان موجودًا في السابق.

٥. دراسة (محمّد شعيب، ٢٠١٦م): التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربيّة.

ناقشت هذه الدّراسة الأبعاد الخاصّة بعمليّة التطبيع العربيّ مع "إسرائيل"، وركّزت على ظاهرة التطبيع باستعراض المحاولات "الإسرائيليّة" في تحقيق تطبيع العلاقات مع الدول العربيّة، ودرست أيضًا الاتّصالات العربيّة مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ورصدت العمليّة العربيّة – "الإسرائيليّة" للتسوية.

استخدم الباحث المنهج التحليليّ بهدف فهم أسباب ظاهرة التطبيع وتحليلها وتقصّيها.

وتوصلت الدّراسة إلى أنّ الاحتلال حقّق إنجازات إستراتيجيّة كبيرة من خلال تمكّنه من نقل علاقاته مع الدول العربيّة من مرحلة المواجهة المسلّحة إلى مرحلة القبول بالتسوية السلميّة للصراع، بل قبول دول عربيّة بتطبيع علاقاتها مع الاحتلال.

٦. **دراسة (مصطفى زملط، ٢٠٠٩م): مواقف دول الطوق العربيّة من الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ (١٩٩٣–٢٠٠١م).**

ناقشت هذه الدّراسة التحوّلات التي حدثت في مواقف دول الطوق العربيّة (مصر، الأردنّ، سوريا، لبنان) بعد توقيع اتّفاقيّة أوسلو للسلام في العام ١٩٩٣م، حتّى وقوع أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م، وركّزت الدّراسة على الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" وتأثيره على كيفيّة تفاعل كلّ دولة من دول الطوق مع هذا الصراع، وفقًا لتطوّرات الموقف الإقليميّ والدوليّ.

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ، ومنهج تحليل النّظم؛ لأنّه يتفوّق في تحليل البيئة الداخليّة والإقليميّة والدوليّة، واستخدم أيضًا أسلوب الوصف التحليليّ.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الدول العربيّة، بما في ذلك دول الطوق العربيّة، لم تتّخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحدّيات الموجودة في المنطقة، وأظهرت سياسة "الكيل بمكيالين" التي تنتهجها الإدارة الأمريكيّة في التعامل مع قضايا المنطقة، وبشكل خاصّ فيما يتعلّق بالصّراع العربيّ – "الإسرائيليّ".

وأوصت بأهمّيّة تفعيل الجهود المشتركة للعمل العربيّ، لتحقيق رؤية النهضة العربيّة، وتعزيز دور الجامعة العربيّة كرمز للتضامن العربيّ.

٧. **دراسة (سعيد داود، ٢٠٠٢م): التطبيع بين المفهوم والممارسة "دراسة حالة التطبيع العربيّ – الإسرائيليّ" (١٩٤٨ – ١٩٩٩م).**

تناولت هذه الدّراسة ظاهرة التطبيع على المستوى الإقليميّ، حيث تعدّ حالة خاصّة بين دولة غير موجودة من قبل ودول موجودة ومعترف بها، مثل "الكيان الصهيونيّ" والأطراف العربيّة المختلفة. وتحدّثت الدّراسة أيضًا عن تطوّر مفهوم التطبيع وتأثيره في إطار مشروع "السلام مقابل السلام" على المستوى الإقليميّ، الذي يروّج له "صهيونيًّا" تحت مسمّى "الشرق الأوسط الجديد".

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ للإضاءة على السياق التاريخيّ للعلاقة مع "الكيان الصهيونيّ"، كما واستخدم منهج تحليل المضمون.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ "الكيان" وجد أنّ خروجه من عزلتها وتحقيق شرعيّته وضمان أمنه وتدعيم اقتصاده، وتطبيع علاقته، لا يتحقّق فقط بتوقيع الاتّفاقيّات والمعاهدات، إنّما من خلال التغلغل الآمن في العمل العربيّ عبر إنشاء العلاقات الاقتصاديّة مع العالم العربيّ.

٨. **كتاب (فالح البدارين، ٢٠٠٢م): اتّفاقيّة السلام الأردنيّة مع "إسرائيل" بين الخيار الإستراتيجيّ العربيّ والمسار الدستوريّ الأردنيّ.**

يهدف هذا الكتاب إلى التعمّق في دراسة عمليّة التفاوض كأسلوب صهيونيّ لإنجاز هدف مرحليّ في إطار إستراتيجيّة كبرى، وبراجماتيّة واضحة اتّبعتها الحركة الصهيونيّة سواء في مرحلة ما قبل إنشاء "الكيان" أو بعد إنشائه، وبيان شرعيّة توقيع الأردن على اتّفاقيّة سلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، وأين هي من الخيار العربيّ.

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ لاستعراض تاريخ العلاقة بين "الاحتلال الإسرائيليّ" والأردنّ وصولًا لتوقيعهما اتّفاقيّة عرّبة ١٩٩٤، والموقف العربيّ من عمليّة التسوية مع الاحتلال.

وتوصلت الدّراسة إلى أنّ هدف إستراتيجيّة التفاوض الصهيونيّة هو جعل "الكيان" جزءًا مقبولًا في منطقة الشرق الأوسط، والوصول إلى اعتراف تاريخيّ بـ"الكيان"، وبالتّالي تحقيق أهداف جيوسياسيّة واقتصاديّة لم تتمكّن من تحقيقها بالحرب، فهي تهدف لأن يكون للكيان مكانة بين الدول العربيّة، والتوصّل إلى اعتراف بشرعيّة هذا الكيان دوليًا وعربيًا.

٩. **كتاب (هيثم الكيلاني، ١٩٩٦م): التسوية السلمّية للصراع العربيّ – الإسرائيليّ وتأثيرها في الأمن العربيّ.**

يعتقد الكاتب أنّه يجب دراسة تأثيرات تسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" على الأمن العربيّ من خلال فحص الوضع الأمنيّ القوميّ قبيل بدء عمليّة التسوية في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر/ تشرين الأوّل ١٩٩١م. وينبغي التركيز على مساعي الاحتلال ورفع مستوى أولويّته الأمنيّة خلال مفاوضات التسوية. كما يتعيّن ملاحظة تأثيرات التسوية على الأمن العربيّ في مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يمكن استخدامه كإطار تنظيميّ إقليميّ لعمليّة التسوية ونتائجها.

قام الباحث بتطبيق المنهج الوصفيّ من أجل دراسة نتائج عمليّات التسوية على الأمن العربيّ، وكذلك تأثيرها على مستقبله.

يرى الباحث أنّ الدراسات السابقة ناقشت عمليّة التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربيّة في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي وضعته الإدارة الأمريكيّة بغرض تحقيق أهداف وإستراتيجيّات "إسرائيل" في المنطقة. وقد تضمّنت هذه الدراسات دوافع الدول العربيّة للانضمام إلى عمليّة التطبيع، والتي تتمثّل في التقرّب من أمريكا؛ لتجاوز الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة، بالإضافة إلى دوافع "إسرائيل" للحصول على دعم الدول العربيّة. واستعرضت هذه الدراسات بعض التغيّرات والتقاربات في العلاقات

"الإسرائيليّة" – العربيّة، وتناولت بعض الدراسات آثار هذا التطبيع على المنطقة العربيّة، بعيدًا عن القضيّة الفلسطينيّة، وتأثير التطبيع على مواقف الدول العربيّة المحيطة بفلسطين. وتسعى "إسرائيل" من خلال هذا العمل إلى تحييد الدول العربيّة في صراعهم معها.

٢، ٩، ٢ المحور الثاني: دراسات تحدّثت عن السياسات الخارجيّة الخليجيّة اتّجاه القضيّة الفلسطينيّة

١. دراسة (عبد النبي بتور، ٢٠٢١م): موقف دول الخليج العربيّ من القضيّة الفلسطينيّة في ضوء مقرّرات القمم العربيّة (٢٠٠٨-٢٠١٢م)

تناولت الدّراسة حضور القضيّة الفلسطينيّة في القمم التي عقدتها جامعة الدول العربيّة كافة، ومواقف دول الخليج العربيّ تجاهها في ضوء مقرّرات القمم العربيّة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ودعمها في شتّى المجالات، لا سيّما مع استمرار الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وعدم إيجاد حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة، باعتبارها القضيّة العربيّة الأولى، ورفض النشاطات الاستيطانيّة مع استمرار الانتهاكات المستمرّة والمتصاعدة بحقّ الشعب الفلسطينيّ.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ مجلس التعاون الخليجيّ ساهم في جعل القضيّة الفلسطينيّة الموضوع الرئيس في مؤتمرات جامعة الدولة العربيّة ومداولاتها التي أصدرت العديد من القرارات الداعمة والمساندة لها، كما ساهم أيضًا في تدويل القضيّة الفلسطينيّة على مستوى المنظّمات الدوليّة.

٢. دراسة (يويل غوزانسكي، يوهانان تزوريف، ٢٠٢٠م)، كيف ضاقت دول الخليج ذرعًا بالصراع الإسرائيليّ–الفلسطينيّ الذي لا ينتهي:

Yoel Guzansky، Yohanan Tzoreff، ٢٠٢٠، How Gulf Arab "Exasperation" with Endless Conflict Led to UAE-Israel Normalization

أبرزت هذه الدّراسة مدى اهتمام السلطات الخليجيّة بالعلاقات مع "إسرائيل"، وخيبة أملهم تجاه القيادة الفلسطينيّة خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تحميل الفلسطينيّين والإسرائيليّين مسؤوليّة عدم التّوصّل لاتّفاق، ودعوتهم للفلسطينيّين بتقديم مرونة أكبر في المفاوضات مع الجانب "الإسرائيليّ"، إضافة إلى تناولها عدم تجانس سياستها الخارجيّة تجاه "إسرائيل"، والذي تجسّد بتوقيع الإمارات اتّفاقية تطبيع مع "إسرائيل".

كما وتناولت الدّراسة مدى التزام دول مجلس التعاون الخليجيّ بتقديم الدعم الماليّ للسلطة الفلسطينيّة، ودوافع هذه الدول بتقديم مساعداتها، برغم حالة القطيعة بين الإمارات ورئيس السلطة الفلسطينيّة.

وتوصلت إلى أنّ مفتاح شرعنة التطبيع الخليجيّ مع "إسرائيل" متاح بيد السلطة الفلسطينيّة. وبالتّالي، فإنّ أي خطوة تقوم بها قيادة السلطة الفلسطينيّة نحو التطبيع تعدّ خيانة واعتداء على الهويّة والقضيّة الفلسطينيّة، وتضعف موقف الفلسطينيّين وتعزّز تفوّق "إسرائيل" في المنطقة.

٣. دراسة (كريستين سميث ديوان، ٢٠١٧م): بيان القدس يوحد الخليج ويقسمه.

Kristin Smith Diwan، ٢٠١٧، Jerusalem Declaration Unites – and Divides – the Gulf

تناولت هذه الدّراسة مواقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من القرار الذي اتّخذه الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، حيث عبّرت دول المجلس أنّ الإعلان الاستفزازيّ وغير القانونيّ الذي ينتهك حقوق الشعب الفلسطينيّ المشروعة وفق القانون الدوليّ، ويضرّ بعمليّة السلام ودور الولايات المتّحدة في رعايتها، كما تضمّنت الدّراسة التغيّرات في مواقف السعوديّة تجاه السلطة الفلسطينيّة بعد مطالبتها بالانضمام إلى خطّة "ترامب" للسلام، وذلك من أجل مواجهة تمدّد إيران في المنطقة.

كشفت الدّراسة عن أثر مواقف دول الخليج على العلاقات الأمريكيّة، بعد إعلان "ترامب"، وكذلك استجابتها لعمليّة التطبيع "الإسرائيليّة" – الخليجيّة التي جرت عن طريق تبادل الزيارات بين البحرين و"إسرائيل".

وتوصلّت إلى أنّ توقيت قرار "ترامب" بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" كان قرارًا سيّئًا.

٤. دراسة (مجدي أبو عمشة، ٢٠١٦م): سياسات مجلس التعاون الخليجيّ تجاه الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ (٢٠٠٢ –٢٠١٥م).

تناولت الدّراسة سياسات مجلس التعاون الخليجيّ تجاه الصراع الفلسطينيّ — "الإسرائيليّ" ما بين ٢٠٠٢ – ٢٠١٥م، وما صاحبها من تطوّرات فلسطينيّة وإقليميّة ودوليّة، وتناولت كذلك بيان فكرة إنشاء مجلس التّعاون الخليجيّ وخلفيّاته والدّواعي والمؤثّرات الداخليّة والخارجيّة لنشأته وأهدافه وهيكليّاته، كذلك الوقوف على جهود المجلس تجاه الصراع الفلسطينيّ —"الإسرائيليّ" وتسليط الضوء على توجّهات

السياسات الخارجيّة للمجلس، إضافة إلى التعرّف على مواقف المجلس من قضايا الوضع الداخليّ الفلسطينيّ، والاعتداءات "الصهيونيّة" تجاه القضيّة الفلسطينيّة.

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ لتتبّع تطوّر مسيرة تأسيس مجلس التعاون الخليجيّ، إضافة للمواقف التاريخيّة له تجاه الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ".

وتوصلت الدّراسة إلى أنّ دول المجلس لم تتّفق على سياسة موحّدة تجاه "الاحتلال الإسرائيليّ"، فمنها من أطلق مؤشّرات معيّنة تجاه التعاطي مع الاحتلال، ومنها دول من غير الممكن أن تفعل ذلك في الوقت الحاضر.

وأوصت الدّراسة مجلس التعاون الخليجيّ ببذل جهود أكبر لتحقيق حلّ سياسيّ مرحليّ متّفق عليه من الطرف الفلسطينيّ الرسميّ والحزبيّ من خلال استثناء بعض بنود المبادرة العربيّة المتمثّلة في قضيّتي الاعتراف بالاحتلال، والتّطبيع معه.

٥. دراسة (عبد الله نجم، ٢٠١٤م): موقف مجلس التعاون الخليجيّ من القضيّة الفلسطينيّة ما بين عامي (١٩٨١–٢٠١٢م) من خلال البيانات الرسميّة الصادرة عنه.

تناولت هذه الدّراسة موقف مجلس التعاون الخليجيّ منذ تأسيسه عام ١٩٨١م وحتّى عام ٢٠١٢م والمحطّات الرئيسة التي شهدتها القضيّة الفلسطينيّة بشكل مباشر، ووضعها على سلّم أولويّات اجتماعات المجلس الدائمة، وموقف المجلس من العدوان "الإسرائيليّ" على قطاع غزة ٢٠٠٨–٢٠٠٩م، و٢٠١٢م. وموقفه من بناء المستوطنات وقضايا الحلّ النهائيّ للصراع الفلسطينيّ – " الإسرائيليّ".

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ، وذلك من خلال جميع البيانات الختاميّة الصادرة عن مجلس التعاون الخليجيّ والمعلومات والبيانات من مصادرها فيما يخصّ القضيّة الفلسطينيّة.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ مجلس التعاون الخليجيّ استطاع إبراز القضيّة الفلسطينيّة، ونقل معاناة الشعب الفلسطينيّ إلى العديد من المحافل والمنظّمات الدوليّة.

وأوصت القيادةَ والفصائل الفلسطينيّة بتوثيق علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجيّ؛ لما له من ثقل سياسيّ واقتصاديّ كبير على المستوى العربيّ والإقليميّ والدوليّ، ودعم مشاركته كوسيط أو طرف في عمليّة السلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ"؛ لاستغلال نفوذه وعلاقاته في دعم حقوق الشعب الفلسطينيّ وتطلّعاته.

٦. **دراسة (أمجد جبريل، ٢٠١٤م)، السياسة السعوديّة تجاه فلسطين والعراق (٢٠٠١م – ٢٠١٠م)**

تناولت هذه الدّراسة السياسة الخارجيّة السعوديّة على مدار عشر سنوات، منذ أحداث ١١ سبتمبر، أيلول ٢٠٠١، وما نتج من تداعيات على السياسة الخارجيّة السعوديّة بسبب التغيّرات في البيئة الدوليّة، لا سيّما الضغوط الأمريكيّة التي وجّهت لها، كما بحثت في تفاعل السياسة السعوديّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة على مدار عقد من الزمن، فمنذ أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول وحتّى نهاية العام ٢٠١٠م، كانت هذه السنوات العشر حافلة بالتغيّرات الدوليّة التي حاصرت القضيّة الفلسطينيّة.

كما أبرزت الدّراسة المساعي السعوديّة أنذاك للفصل بين تداعيات أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول والحملة الأمريكيّة على الإرهاب من جهة، وبين نضال الشعب الفلسطينيّ لنيل حقوقه المشروعة من جهة أخرى.

استخدم الباحث المنهج التحليليّ لإبراز الضغوط الأمريكيّة والإقليميّة التي مورست على السياسة الخارجيّة السعوديّة ومدى استجابتها لهذه الضغوط عبر إطلاقها لمبادرة السلام العربيّة عام ٢٠٠٢م.

٧. **دراسة (سعيد أبو القرايا، ٢٠٠٦م)، توجّهات دول مجلس التعاون الخليجيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة**

تناولت الدّراسة مدى ارتباط دول الخليج بالقضيّة الفلسطينيّة، حيث تركّزت اهتماماتهم الرئيسة في تحليل الوضع على مدى الاعتبار بأنّ فلسطين تشكّل مسألة متعلّقة بشعب عربيّ، بأديانه المختلفة، ويحمل هذا الشعب هويّةً وطنيّةً وقوميّةً، بالإضافة إلى حرّيّته في تحديد مستقبله، كما أنّ الصهيونيّة تعدّ عنصرًا متطفّلًا على المنطقة، يتموضع وسطها ويتركّز، لكنّ أرضها ستلفظه، ولن يتبقى له وجود على المدى الطويل، على الرغم من عزمه على البقاء، وإنّ استعادة فلسطين هي واجبٌ على العرب والمسلمين والفلسطينيّين.

كما تتناول الدّراسة الوسائل التي تستخدمها دول الخليج لدعم القضيّة الفلسطينيّة، بما في ذلك الدعم السياسيّ والماليّ والمعنويّ للشعب الفلسطينيّ، وقطع العلاقات مع "إسرائيل" ومناهضتها وإحكام طوق العزلة حولها، وقطع العلاقات مع الدول التي تساندها أو تقيم علاقات معها، وفقًا لنظام المقاطعة الذي تمّ إنشاؤه عام ١٩٥١م.

وشرحت الدّراسة بتفصيل مواقف الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة ودعم شعبها بكلّ دولة على حدة، كما أوضحت تفهّمهم لأهمّيّة إظهار المواقف الداعمة. كما تطرّقت

الدّراسة أيضًا لتأثير التوتّر الناتج عن موقف الفلسطينيّين المؤيّد للاحتلال العراقيّ للكويت على العلاقات بين دول الخليج وفلسطين.

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ بتتبّع اهتمام دول الخليج بالقضيّة الفلسطينيّة.

وتوصلت الدّراسة إلى أنّ دول الخليج تؤيّد قضيّة فلسطين دائمًا، وتدعم الشعب الفلسطينيّ بصورة مستمرّة، وليست كما تشير بعض التوقّعات إلى أنّهم سيقلّلون من اهتمامهم بها، ويظلّ لتداعيات المتغيّرات الدوليّة تأثيرًا مؤقّتًا يزول بتلاشيه.

٨. دراسة (علي القرني، ١٩٩٧م): مجلس التعاون الخليجيّ أمام التحدّيات.

هدفت الدّراسة إلى معرفة الفكرة من تأسيس المجلس والصفة القانونيّة له وهياكله التنظيميّة والإداريّة، والتعرّف إلى الأهمّيّة الإستراتيجيّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ من الناحية الاقتصاديّة والجغرافيّة والسياسيّة والأمنيّة والدينيّة، ومواقف دول الجوار من قيام المجلس: العراق واليمن والأردنّ، وكذلك موقف "الاحتلال الإسرائيليّ"، ورؤيته تجاه القضيّة الفلسطينيّة والصراع العربيّ – "الإسرائيليّ".

استخدم الباحث المنهج التاريخيّ بهدف سرد الأحداث والوقائع لبدايات تأسيس المجلس، بالإضافة للمنهج الوصفيّ والمتمثّل بوصف الظواهر والأحداث التي واكبت إنشاء المجلس.

وأوصت الدّراسة بضرورة التغير في إدراك مصادر الخطر على أمن الخليج وتعزيز الجهود الراهنة لتسوية الصراع العربيّ – " الإسرائيليّ".

يرى الباحث أنّ الدراسات السابقة في هذا المحور تناولت موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من القضيّة الفلسطينيّة منذ تأسيسه وحتّى العام ٢٠٢١م على فترات متفاوتة بحيث غطّت كلّ دراسة فترة زمنيّة محدّدة، في إطار سياستها الخارجيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، إثر التقلّبات التي طرأت على هذه السياسة وفق المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة، وتراجع موقفهم الداعم للجانب الفلسطينيّ لصالح "الاحتلال الإسرائيليّ" في سياق اهتمامهم بالتقرّب من الاحتلال، وإبداء مرونة عالية تجاه خطّة ترامب للسلام التي سبقت إعلانه عن توقيع بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ لاتّفاقات "أبراهام" للسّلام، وبناءً عليه فإنّ هذه التقلّبات مدخل لشرعنة التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ، على حساب القضيّة الفلسطينيّة وسبل تسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وانقلاب على مبادرة السلام العربيّة لعام ٢٠٠٢م.

٣، ٩، ٢ المحور الثالث: دراسات تحدّثت عن السياسات الخارجيّة "الإسرائيليّة" اتّجاه دول الخليج العربيّ

١. دراسة (رباح خضير، فاروق العمر، ٢٠٢١م): دور البرلمان الإسرائيليّ "الكنيست" في توجّهات إسرائيل الخارجيّة تجاه دول الطوق العربيّ (١٩٧٧م – ١٩٨٤م)

تناولت الدّراسة الدور الذي يقوم به "البرلمان الإسرائيليّ" أو ما يعرف بـ"الكنيست الإسرائيليّ" في صنع السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه دول الطوق العربيّ؛ لما يتمتّع به من صلاحيّات واسعة أقرّها له القانون الأساس "الإسرائيليّ"؛ لأنّه يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في أصحاب القرار "الإسرائيليّ" وصانعيه بالرّغم من التعدّديّة الحزبيّة داخله، لكنّه كثيرًا ما كان يقف مع القرارات المصيريّة التي تهمّ مصلحة "إسرائيل" الكبرى بعيدًا عن المصالحة الحزبيّة.

كما وأبرزت الدّراسة أنّ الهدف الجوهريّ للسياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" التي تبنّتها الحكومة "الإسرائيليّة" خلال فترة الدّراسة ودعمها "الكنيست الإسرائيليّ" تجاه دول الطوق العربيّ يتمثل بمنحهم الشرعيّة الدوليّة لـ"إسرائيل"، وركّزت الدّراسة على تبنّي الحكومة سياسة خارجيّة في حينها انتقلت من مرحلة المواجهة العسكريّة إلى مرحلة مفاوضات التسوية وإرساء السلام مع دول الطوق العربيّ.

استخدم الباحث منهج تحليل المضمون عبر مناقشته جلسات "الكنيست الإسرائيليّ" وشرح المقصود منها وفق السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة".

وتوصلت الدّراسة إلى أنّ جملة من الأحداث التي اتّخذها "الكنيست الإسرائيليّ" قد أثّرت إيجابيًّا على السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" وفق ما خطّطت لها الحكومة "الإسرائيليّة" تجاه دول الطوق العربيّ، معتبرًا أنّه لولا مصادقته على اتّفاقيّة كامب ديفيد عام ١٩٨٧م لما حقّقت السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" خططها تجاه مصر، كما كان له الدور في دعم الحكومة بعمليّاتها العسكريّة في جنوب لبنان عام ١٩٨٢م.

٢. دراسة (تُقى السيّد، وآخرون، ٢٠٢١م): السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه التطبيع الخليجيّ عقب ٢٠٢٠م: دراسة حالة الإمارات والبحرين:

ركّزت الدّراسة على جذور الصّراع العربيّ – "الإسرائيليّ" وشكل العلاقات بين الجانبين بوصفها علاقات تقوم على الصراع المباشر وغير المباشر. كما تحاول الدّراسة فهم السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" بعد التطبيع الخليجيّ في عام ٢٠٢٠م وتقييم موقفها من التغييرات الجديدة التي حدثت في أنظمة حكم الدول العربيّة بعد ثورات الربيع العربيّ. بالإضافة إلى مناقشة السياسة الإسرائيليّة في منطقة الخليج العربيّ حيث نجحت في توقيع اتّفاقيّات تطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين.

قام الباحثون باستخدام منهج تحليل النظم لتفسير أجواء السياسة الخارجيّة التي تتبّعها "إسرائيل" مع دولة الإمارات والبحرين، بهدف الوصول إلى الأفكار الرئيسة التي يعتمد عليها هذا النظام.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الإنجاز الذي حقّقته "إسرائيل" بتطبيع علاقاتها مع الإمارات والبحرين، سيساعدها في تخفيف عزلتها الحاليّة التي تعانيها في المنطقة العربيّة، وهو الأمر الذي يعدّ بمثابة إنجاز. حيث قامت "إسرائيل" الآن بتعزيز علاقاتها مع الدول العربيّة، وقامت بتجاهل القضيّة الفلسطينيّة.

وأوصت بأن يتمّ رسم إستراتيجيّة عربيّة جديدة لإدارة العلاقات بين "إسرائيل" والعالم العربيّ، وذلك لمواجهة الضغوط الأمريكيّة التي تحاول إجبار العالم العربيّ على التطبيع مع "إسرائيل" دون النظر إلى القضيّة الفلسطينيّة. وتتضمّن هذه الإستراتيجيّة الدّعم المتواصل للشعب الفلسطينيّ في المحافل الإقليميّة والدوليّة.

٣. دراسة (يوآل جوجينسكي، ٢٠٢١)، أهمّيّة التغييرات في السياسة الخارجيّة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة لـ"إسرائيل" والمنطقة:

יואל גוז'נסקי, שינויים במדיניות החוץ של איחוד האמירויות: ההשפעה על ישראל והמרחב

تتبّعت الدّراسة تطوّرات السياسة الخارجيّة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة، والتي ظهرت في العديد من القضايا التي تتعلّق بمنطقة الشرق الأوسط، ووفقًا للظروف المتغيّرة تبقى أهداف السياسة الخارجيّة للإمارات ثابتة دون تغيير – الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتّحدة وتعزيزها – وكذلك التهديدات، وعلى رأسها إيران وتركيا. وتطرّقت لأشكال تغيير السياسة الخارجيّة لدولة الإمارات والتي تمثّلت في مشاركتها في مناطق الصراع بمنطقة الشرق الأوسط، حيث وقّعت اتّفاق سلام مع "إسرائيل"، وأقامت علاقات سياسيّة وتجاريّة معها، متجاهلة موقف السلطة الفلسطينيّة المعارض لهذا الاتّفاق، وهو ما يعدّ تحوّلًا إستراتيجيًا في السياسيّة الخارجيّة لدولة الإمارات تجاه القضيّة الفلسطينيّة، كما بدأت تقلّص من عدد قوّاتها في اليمن وليبيا، إضافة لعودة علاقاتها الدبلوماسيّة مع سوريا.

كما أبرزت الدّراسة سياسات الصراع والاتّفاق بين الإمارات والسعوديّة ومحاولاتهما لإبراز الريادة في الوطن العربيّ وفي مجلس التعاون الخليجيّ. إذ سعت دول مجلس التعاون إلى إعطاء انطباع بأنّ كلّ شيء على ما يرام ووفق ما هو متّفق عليه، إلّا إنّ ذلك كان يتعارض مع حساسيّة المملكة العربيّة السعوديّة الأكبر فيما يتعلّق بالتطبيع مع "إسرائيل"، كما أنّها أبدت بعض التهاون في سياستها الخارجيّة تجاه إيران، وأبدت حرصها على الحفاظ على علاقات تجاريّة مناسبة مع إيران، وهو ما يتعارض مع السياسيّة الخارجيّة السعوديّة.

وأظهرت الدّراسة مدى استفادة "إسرائيل" من التغيرّات التي أظهرتها الإمارات على سياساتها الخارجيّة باعتبارها تأخذ زمام المبادرة قبل المملكة العربيّة السعوديّة في مناوراتها السياسيّة – كما هو الحال في اتّفاق تطبيع العلاقات بينهما.

٤. دراسة (حسام خيرو، ٢٠٢٠م): السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه مجلس التعاون الخليجيّ بعد عام ٢٠٠٣م:

تمحورت الدّراسة حول السياسيّة الخارجيّة لـ"إسرائيل" إزاء دول مجلس التعاون الخليجيّ، بالإضافة إلى توضيح منطلقات تلك السياسة، وكيف كانت العلاقة بين الجانبين خلال مرحلة ما قبل احتلال العراق. وقد اعتمد الباحث في دراسته على تاريخ احتلال العراق؛ لأنّه شكّل مفصلًا مهمًّا في العلاقة بين الجانبين؛ كونه أثّر على التوازنات في المنطقة وما تبعه من ثورات الربيع العربيّ، والنفوذ الإيرانيّ في منطقة الخليج، والحروب المستمرّة على قطاع غزّة.

استخدم الباحث المنهج الوصفيّ لتوصيف توجّهات "إسرائيل" على مستوى سياساتها الخارجيّة إزاء دول مجلس التعاون الخليجيّ وتحليل منطلقاتها.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ استمرار واقع السياسة في منطقة الشرق الأوسط على ما هو عليه اليوم سيكون بلا شكّ دافعًا لتعزيز العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وفتح قنوات جديدة على مستوى السياسة الخارجيّة لكلا الطرفين.

٥. دراسة (عماد الدين العشماوي، ٢٠١٩م): إستراتيجيّة الكيان الصهيونيّ في التطبيع مع الدول العربيّة كيف نفهمها ونقاومها؟

تركّزت الدّراسة على جوهر التطبيع فيما يتعلّق بـ"الاحتلال الإسرائيليّ"، والذي يهدف إلى التخلّص من القضيّة الفلسطينيّة، وتوفير الفرصة التاريخيّة التي تؤدّي إلى تحويل الفلسطينيّين من وضع المقاومة إلى الاستسلام لأوامر الاحتلال، كما تناولت الدّراسة مدى استفادة الاحتلال من تحسين مكانته الدوليّة عن طريق الاستفادة من الدول العربيّة المجاورة له.

استخدم الباحث المنهج الاستشرافيّ، بهدف استشراف ملامح إستراتيجيّة مضادّة للتطبيع تستشرف مستقبل القضيّة الفلسطينيّة في ظلّ المتغيّرات القائمة.

وأوصت الدّراسة بفضح صور التسوية السياسيّة وأسسها التي تقوم على التطبيع مع "الكيان الإسرائيليّ"، عبر تنويع الآليّات التي تحوّل ميادين التطبيع القائمة إلى ميادين مقاومة ورفض له.

٦. **دراسة (ياسمين أحمد، ٢٠١٦م): أثر المتغيّرات الإقليميّة على السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" خلال الفترة (٢٠١١م – ٢٠١٦م)**

تحدّثت هذه الدّراسة عن المتغيّرات الإقليميّة التي أثّرت على السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة"، مثل ثورات الربيع العربيّ وتحديدًا الثورة المصريّة في ٢٥ يناير التي مثّلت تهديدًا للسياسة "الإسرائيليّة" الخارجيّة. كما تناولت موقف "إسرائيل" من برنامج إيران النوويّ الذي يعدّ تهديدًا أساسيًّا لها، ودور قطر في دعم حركة حماس في قطاع غزّة والتي تعدّ تهديدًا إستراتيجيّا على "إسرائيل". وعلى الرغم من ذلك، تسعى "إسرائيل" للحفاظ على علاقتها مع قطر باعتبارها قوّة إقليميّة مهمّة لا بدّ من أخذها في الاعتبار في النظام الإقليميّ.

قامت الباحثة باستخدام منهج المصلحة الوطنيّة للتعرّف على المصلحة الوطنيّة التي ترغب "إسرائيل" في تحقيقها، وذلك عن طريق سياستها الخارجيّة التي تمارسها لمواجهة هذه التغيّرات.

وتوصّلت الدّراسة إلى مجموعة من العوامل التي تؤثّر في السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" وأهدافها، سواءً كانت داخليّة أو خارجيّة، وهذه العوامل تتضمّن نقص الموارد المائيّة وثورات الربيع العربيّ والاتّفاق النوويّ الإيرانيّ. ومن أجل التصدّي لتلك العوامل، اعتمدت "إسرائيل" سياسة خارجيّة تهدف إلى تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

٧. **دراسة (كريستان كوتيس أولريكسن، ٢٠١٦)، "إسرائيل ودول الخليج العربيّ دوافع التغيير واتّجاهاته.**

Kristian Coates Ulrich Sen، ٢٠١٦، ISRAEL & ARAB GULF STATES DRIVERS & DIRECTIONS OF CHANGE.

ناقشت الدّراسة اتّساع روابط العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجيّ و"إسرائيل"، وكيف أخذت أشكالًا ملموسة من التعاون المشترك تجاه القضايا الإقليميّة ذات الاهتمام والتأثير المشترك، معتمدة على تحليل السياسة الخارجيّة لكلٍّ من "إسرائيل" ومجلس التعاون الخليجيّ خلال العام ٢٠١٦م القائمة على البراغماتيّة فيما يتعلّق بالشؤون الإقليميّة والدوليّة والتي تأثّرت فيما قبل بالاعتبارات التاريخيّة والدينيّة.

كما ناقشت الدّراسة جوهر السياسة الخارجيّة "الإسرائيليّة" وفق رؤية صانعي السياسات الخارجيّة والأمنيّة في "إسرائيل" وأنّها قائمة على بناء الشراكات الإستراتيجيّة مع دول الخليج فيما يتعلّق بالمهدّدات المشتركة بينهما.

٨. **دراسة (كنعان الديب، ٢٠١٥م): الصراع الإيرانيّ الإسرائيليّ على الدور والمكانة في الشرق الأوسط (٢٠٠٥ –٢٠١٥م).**

تناولت هذه الدّراسة أهداف الصراع الإيرانيّ – "الإسرائيليّ" في منطقة الشرق الأوسط على الدور والمكانة، بالإضافة إلى الوقوف على أبرز المحطّات التي شهدتها العلاقات ما بين إيران و"الاحتلال الإسرائيليّ" في عهد الشاه "محمّد رضا بهلوي" ما قبل الثورة وعهد الإمام الخمينيّ ما بعد الثورة الإيرانيةّ.

استخدم الباحث المنهج الوصفيّ والمنهج التحليليّ ومنهج صنع القرار.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ كلًّا من إيران و"الاحتلال الإسرائيليّ" لعبا لتحقيق دور ومكانة خاصّة لهما في منطقة الشرق الأوسط، كما يظهر أنّ مستقبل منطقة الشرق الأوسط يتجه نحو المزيد من التحوّلات والتقلّبات في العلاقات داخل الدول العربيّة.

وأوصت الدّراسة أنّه من الواجب على الدّول العربيّة إقامة تحالف عربيّ إسلاميّ حقيقيّ لمواجهة الأطماع والمخطّطات التي تحاك ضدّ المنطقة، وصياغة إستراتيجيّة عربيّة إسلاميّة واضحة المعالم لمستقبل المنطقة والاستفادة من الصراع الإيراني – "الإسرائيليّ"، وكسب نقاط الضعف فيما بينهما وتعزيزها لصالح الدول العربيّة.

٩. **دراسة (جاسم الحريري، ٢٠١٤م)، السياسة "الإسرائيليّة" تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة بعد انتهاء الحرب الباردة:**

أظهرت الدّراسة أنّ هناك ارتباطًا قويًّا بين سياسة الحركة الصهيونيّة نحو الوطن العربيّ عمومًا والخليج العربيّ بشكل خاصّ، وسياسة "إسرائيل" الخارجيّة تجاه دول مجلس التعاون الخليجيّ. ولتحقيق ذلك، عملت "إسرائيل" على الاستفادة من جميع الوسائل التي تمتلكها للدّخول إلى الدول العربيّة المغلقة أمامها منذ احتلالها لفلسطين في عام ١٩٤٨م. ولذلك، سعت "الحكومة الإسرائيليّة" للاستفادة من فرص السلام خاصّة بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، حيث بدأت باتّخاذ خطوات جادّة لاختراق جدار الرفض العربيّ، وجعله يتقبّل وجود "إسرائيل" في هذه المنطقة والاعتراف الرسميّ بها.

وتركّز الدّراسة على الوسائل السياسيّة والاقتصاديّة التي اعتمدتها "إسرائيل" لاختراق المجتمع العربيّ وخاصّةً دول مجلس التعاون الخليجيّ، بهدف إنشاء علاقات طبيعيّة مع هذه الدول. وقد نجحت "إسرائيل" في تطوير علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة مع بعض دول الخليج، وهذه الخطوات الأولى في تحقيق تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والدول الخليجيّة.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الموقف الخليجيّ الرسميّ والشعبيّ المعارض لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ينبع من وعيها بأنّ الجهود "الإسرائيليّة" تهدف إلى تحييد دول المجلس كموقع جيوبوليتكي أساسيّ في الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وإضعاف الدعم الماليّ العربيّ للقضيّة الفلسطينيّة.

١٠. دراسة (محمّد الهيتي، ٢٠١٠م): إستراتيجيّة الكيان الصهيونيّ تجاه منطقة الخليج العربيّ

سعت الدّراسة إلى إثبات مدى الاهتمام "الإسرائيليّ" بمنطقة الخليج العربيّ، وأنه لم يأت مصادفةً، وإنّما كان مبنيًا على دراسات وتحليل دقيق لمنطقة الخليج؛ بهدف تحقيق شعار "إسرائيل الكبرى"، والتي تطمح لها الحركة الصهيونيّة؛ بجعل منطقة الخليج العربيّ منطقة تغلغل اقتصاديّ وسياسيّ وإعلاميّ وثقافيّ، وصولًا للسيطرة عليها مستقبلًا.

كما وسعت الدّراسة إلى بيان الأهمّيّة الإستراتيجيّة لمنطقة الخليج العربيّ والأهداف والوسائل الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في الخليج؛ بهدف جعله مدخلًا للهيمنة على المنطقة العربيّة ومقدّراتها من أجل تحقيق أهدافه التوسّعيّة العدوانيّة على حساب الأمّة العربيّة ومصالحها المشتركة.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ ثمّة نجاحًا استطاعت تحقيقه الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في منطقة الخليج العربيّ، وأنّ سبب هذا النّجاح جاء نتيجة تخطيط مدروس ودعم أمريكيّ غير محدود، بينما افتقرت دول الخليج ومعها الدول العربيّة لإستراتيجيّة واضحة وموحّدة تستنهض عوامل القوّة لدى الأمّة العربيّة لمواجهة الأطماع التوسّعيّة "الإسرائيليّة" في المنطقة.

ويرى الباحث أنّ الدراسات السابقة في هذا المحور ركّزت على جذور الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" وطبيعة العلاقات "الإسرائيليّة" – العربيّة بوصفها علاقات ذات طابع صراع، كما تناولت السياسة الخارجيّة تجاه الدول العربيّة بشكل عامّ ودول الطوق العربيّ ودول مجلس التعاون الخليجيّ استنادًا لما تقتضيه المرحلة، وتحديدًا لمواجهة التمدّد الإيرانيّ في المنطقة باعتبارها التهديد المشترك لدى "إسرائيل" ودول مجلس التعاون الخليجيّ، كما يتّضح أنّ حرب الخليج الأولى شكّلت عاملًا مفصليًّا في شكل العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة ونمطها، والبدء بتنفيذ الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" بتصفية القضيّة الفلسطينيّة، ومدى استفادتها من المتغيّرات الإقليميّة نتيجة ارتدادات ثورات الربيع العربيّ لتعزيز علاقاتها بالدول العربيّة.

وبعد استعراض مجمل الدراسات السابقة التي توصّل إليها الباحث، فإنّ ما يميّز هذه الدّراسة أنّها ستتناول فهم المتغيّرات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة التي دفعت بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ إلى تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وأثر هذه العلاقات على القضيّة الفلسطينيّة، وتحليل الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" القائمة على الانتقال للحلّ الإقليميّ العربيّ بدلًا من الحلّ الفلسطينيّ، كمدخل لسعيه إلى كسر عزلته في المنطقة العربيّة عبر تطبيع علاقاته مع دول الخليج، وذلك بهدف تصفية القضيّة الفلسطينيّة

وإنهاء الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وتوطيد علاقاته بدول الخليج، وأنّها ستستكمل ما خلصت له الدراسات السابقة.

ونظرًا لخطورة عمليّة التطبيع مع الاحتلال "الإسرائيليّ" ودوره في عزل القضيّة الفلسطينيّة، اختار الباحث دراسة تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وأثرها على القضيّة الفلسطينيّة خلال الفترة الزمنية ١٩٩٦ – ٢٠٢٣م، للتّأكيد على خطورة الانزلاق العربيّ في عمليّات التسوية والتطبيع مع الاحتلال "الإسرائيليّ"؛ لما له من تأثير سلبيّ على القضيّة الفلسطينيّة.

١٠، ٢ أوجه الاتّفاق والاختلاف مع الدّراسات السابقة

- **أوجه الاتّفاق:**

اتّفقت بعض الدراسات السابقة مع الدّراسة الحاليّة في دراسة طبيعة السياسيّة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تجاه دول مجلس التعاون الخليجيّ، والسياسة الخارجيّة الخليجيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة.

وأيضًا، توصّلت الدراسات السابقة إلى هدف مشترك وهو تحليل دوافع الدول العربيّة وبخاصّة الخليجيّة لتطبيع علاقاتهم مع "إسرائيل" قبل حلّ القضيّة الفلسطينيّة. باستثناء دراستين فقط: دراسة (عاموس يادلين، و٢٠٢٠)، التي كان هدفها تحسين الشروط المتعلّقة بالمفاوضات الفلسطينيّة "الإسرائيليّة" من خلال تحسين العلاقات بين "إسرائيل" والدول الخليجيّة، ودراسة (محمّد الهيتي، ٢٠١٠م) التي كان هدفها التأكيد على الأهمّيّة الإستراتيجيّة للخليج العربيّ من خلال نظرة "الاحتلال الإسرائيليّ"، وتحويله إلى نقطة انطلاق لتحقيق أهدافه الاستعماريّة والعدوانيّة والتي تضرّ بمصلحة الأمّة العربيّة.

كما وظّفت الدراسات السابقة المنهج الوصفيّ التحليليّ والمنهج التاريخيّ، باستثناء دراسة (رباح خضير، فاروق العمر، ٢٠٢١م) التي استخدمت منهج تحليل المضمون، ودراسة (ياسمين أحمد، ٢٠١٦م) التي استخدمت منهج المصلحة الوطنيّة.

- **أوجه الاختلاف:**

تختلف الدراسة الحاليّة عن الدّراسات السّابقة في الحدود الزمنيّة، وكذلك في مشكلة الدّراسة والأهداف والأهمّيّة، فتلك الدّراسات تناولت عمليّة تسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" بصورة جزئيّة، من حيث الأسس التي قامت عليها تلك المشاريع، أو في الفترة الزمنيّة لكلّ دراسة، فتعذّر على الباحثين تقديم صورة متكاملة لتطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة وأثرها على القضيّة الفلسطينيّة.

أمّا الدّراسة الحاليّة فتميّزت عن بقيّة الدّراسات السّابقة في احتوائها على تصوّر مقترح حول أثر التطبيع على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة.

بالإضافة إلى ذلك اختلفت هذه الدّراسة، عن بقيّة الدراسات السّابقة في أنّها تناولت المشكلة من جانب نظريّ مستخدمة عدّة مناهج، وهي (المنهج الوصفيّ التحليليّ، والمنهج التاريخيّ، ومنهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستشرافيّ)، وهو ما افتقدته الدراسات السابقة التي اعتمدت في معظمها على المنهج الوصفيّ التحليليّ أو المنهج التاريخيّ، وبعضها استخدم كليهما.

١١، ٢ التعقيب على الدراسات السابقة

١. خلال الدّراسة والاطّلاع والبحث في الدراسات السابقة حول تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، اتّضح أنّ هناك دراساتٍ تتعلّق بتسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، لكنّها لم تتطرّق لعمليّة سلام خليجيّة "إسرائيليّة".
٢. لم تتناول الدراسات السّابقة مراحل تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، خلال فترة الدّراسة، الأمر الذي سيسعى الباحث إلى دراسته بشكل علميّ.
٣. لم تتناول الدراسات السابقة أثر التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ ومخاطره على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة بشكل يتناسب مع التحدّيات الراهنة.
٤. تناولت بعض الدراسات التحدّيات المحيطة في منطقة الخليج العربيّ، وكيف استفادت "إسرائيل" من توظيف هذه التحدّيات لصالح تحقيق إستراتيجيّتها في اختراق دول مجلس التعاون الخليجيّ.
٥. ستحاول الدّراسة أن تطرح مرحلة جديدة لم تتناولها الدراسات السابقة من خلال البحث والتحليل، في ظلّ توقيع بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ اتّفاقيّات سلام مع الاحتلال الإسرائيليّ.
٦. ستشكّل الدراسات السّابقة مرجعًا مهمًّا لهذه الدّراسة.

١٢، ٢ الإطار النظريّ للدّراسة (نظريّة صنع القرار)

شهد حقل بحوث السلام وتسوية الصراع على مستوى العالم في العصر الحديث أعلى درجات التنظير الفكريّ والسياسيّ، ليس فقط من خلال دراسة الصراع بين الدول، ولكن بالتركيز على دراسة المناطق والأقاليم حالة بحالة، ومن هنا انطلقت العديد من الاتّجاهات الفكريّة، والتي يمكن أن تمثّل رؤى معاصرة في دراسات بحوث السلام وإنهاء الصراع، خاصّة خارج نطاق المجتمع الغربيّ (وهبان، ٢٠٠٨)، ومن أهمّ نظريّات العلاقات الدوليّة المعاصرة التي تُعنى بدراسة بحوث السلام وتسوية الصراع نظريّة صنع القرار، وهي النظريّة التي سيتبنّاها الباحث في دراسته لمناقشة مشكلة الدّراسة.

وتعتبر دراسات نظريّة صنع القرار من الدراسات التي أخذت أهمّيّة كبيرة لدى الباحثين؛ نظرًا لما تحتويه من تفاعلات، كما نجد أنّ هذه الدراسات تغلغلت في عدّة حقول وفروع، أبرزها العلوم السياسيّة، باعتبار العلاقات الدوليّة فرعًا منها (منتدى قالمة للعلوم السياسية، ٢٠١٢).

ويعود الاهتمام بهذه النظريّة إلى عهود قديمة، فقد كتب المؤرّخ (ثوكوديدس) في دراسة للحروب حول العوامل المؤثّرة على زعماء المدن اليونانيّة لاختيار قرار معيّن حول الحرب أو السلام أو التحالف أو بناء الإمبراطوريّات طبقًا للظروف التي تواجههم، ولم يبحث فقط في الأسباب الإستراتيجيّة للاختيار أو لصورة البيئة في أذهانهم، ولكن بحث في كلّ العوامل النفسيّة، ومن هنا يمكن القول: إن (ثوكوديدس) من أوائل المنظّرين الذين بحثوا في صنع القرار (منتدى قالمة للعلوم السياسية، ٢٠١٢).

وتكمن أهمّيّة نظريّة صنع القرار في القدرة على تغيير الأهداف، ووضع طرق مناسبة للاستجابة للمعلومات، وتأهيل النظام للبقاء في بيئة متغيّرة، وإنشاء خدمة ذاتيّة حقيقيّة للنّظام تمكّنه من الحصول على معلومات دقيقة لتطوير آليّاته وأهدافه لمواجهة التّحدّيات في البيئة (توفيق، ٢٠١٠).

بالإضافة إلى ذلك، تركّز نظريّة صنع القرار في مجال العلاقات الدوليّة على دراسة الدول، ليست كنظم منفصلة، وإنّما بتحليل صانعي القرار داخلها، فهذه الدّراسة تحدّد الدولة عبر صانع قراراتها الرسميّة، حيث يعمل هؤلاء بصفتهم الرسميّة نيابة عن الدّولة، وبذلك، يعني مفهوم الدولة صانعي القرارات الرسميّة. (Snyder، ١٩٦٩).

وقد تعدّدت الإنجازات النظريّة وفق نظريّة صنع القرار، كنظريّة اللعبة، والتي تعود أولى إنجازاتها التي ساهمت في بلورتها كنظريّة لسنة ١٩٢٠م إلى (إميل بورل) الذي اهتمّ بدراسة العمليّات الذهنيّة والقواعد العقلانيّة للقرارات السياسيّة، وفيما بعد جاءت النظريّة الإستراتيجيّة، وتعدّ نظريّة اللعبة المصدر الأساسيّ لتوجيه الاهتمام لها حيث ركّزت على تحليل القرارات الإستراتيجيّة، وبعد الحرب العالمية الثانية تطوّرت نظريّات القرار السياسيّ انطلاقًا من المقاربات الجديدة التي امتد إسهامها إلى عدّة حقول كالسوسيولوجيا والعلاقات الدوليّة، والإدارة، ومن أهمّ هذه المقاربات: إسهامات (روبرت ميرتن) "الوظيفة النسبيّة"، وإسهامات (بارسونز) "البنيويّة الوظيفيّة"، كما ظهرت أعمال ونماذج أخرى كنموذج (ريتشارد سنايدر) لصنع القرار، والنماذج الثّلاثة لـ (آليسون) "النموذج العقلانيّ" (منتدى قالمة للعلوم السياسية، ٢٠١٢).

وتُعَدُّ نظريّة صنع القرار، التي ينتهجها الباحث في دراسته، واحدةً من النظريّات الجزئيّة (Micro) وليست نظريّة كلّيّة (Macro)؛ إذ تركّز هذه النظريّة على جوانب جزئيّة في النظام السياسيّ ككلّ؛ ولهذا السبب فإنّ هذه النظريّة أسهمت في تحليل التفاعلات التي تخصّ عمليّة صنع القرار في السياسة الخارجيّة وفهمها (منتدى قالمة للعلوم السياسية، ٢٠١٢).

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الخبراء في السياسة الخارجيّة للإجابة على جميع الأسئلة المهمّة في عمليّة صنع القرار. فتعدّدت الأساليب والوسائل المستخدمة لفهم العوامل المؤثّرة في هذه العمليّة، ويأتي ذلك انطلاقًا من دراسة دقيقة للظواهر السياسيّة المختلفة (توفيق، ٢٠١٠).

وفي عام ١٩٥٤م، توصّل "سنايدر" وفريق أكاديميّين من جامعة بريستون الأمريكيّة إلى بلورة نظريّة متكاملة تشرح عمليّة صنع القرارات السياسيّة واتّخاذها. وهو ما يمكّننا من فهم أساس النظريّة وفقًا (لسنايدر)، فهي ترتكز على واقع أو فترة محدّدة تتعلّق بتحليل قرار معيّن لوحدة سياسيّة معيّنة (لويد، ١٩٨٩).

علاوة على ذلك، تتمحور النظريّة حول عمليّة القيام بصنع القرار السياسيّ الخارجيّ كنقطة انطلاق لشرح السياسة الخارجيّة. فهي تُساعد في تحديد كيفيّة عمل الدولة، أو القائمين على صنع القرار، والأسباب وراء تصرّفاتهم بشأن مواقف دوليّة محدّدة (توفيق، ٢٠١٠)، كما تسعى النظريّة إلى دراسة كيفيّة تفاعل الدول مع القوى الخارجيّة التي تؤثّر عليها وتترجم آثارها في إطار النظام الدوليّ الذي تعمل فيه. بالإضافة إلى ذلك، تسعى النظريّة إلى فهم كيف ينعكس هذا التفاعل على الخارطة الدوليّة من خلال اتّخاذ الدول لقرارات خارجيّة محدّدة تبرز اتّجاهاتها، وتدافع عن مصالحها أمام الأطراف الخارجيّة التي تتعامل معها في المجتمع الدوليّ (مقلد، ١٩٨٧).

مرتكزات نظريّة صنع القرار:

قدّم "سنايدر" نظريّة لفهم نشاطات السياسة الخارجيّة وتحليلها، معتمدًا هو وأصحاب النظريّة مثل (روبنسون، وجوزيف فرانكيل)، على عدد من الأسس في تحليلهم لعمليّة صنع القرار في السياسة الخارجيّة، وهي (دورتي و بالستغراف، ١٩٨٥):

- يعتمد أصحاب النظريّة على دراسة العلاقات الدوليّة من خلال التشخيص الدقيق للدولة، حيث إنّهم يخرجون من اعتبار القرارات المتّخذة في السياسة الخارجيّة كقرارات الدولة دون النظر إلى آليّات صنع القرار. وعلى سبيل المثال، يتبنّى "سنايدر" ذلك في قوله: "إنّ الدولة تعرف بشخصيّات تتضمّن صانعي القرار الرسميّين الذين يمثّلون قراراتهم في سلّم السلطة".
- اقترح أصحاب النظريّة لتحليل العوامل التي يأخذها صنّاع القرار بعين الاعتبار مجموعة من العناصر، وتتمثّل في (حِتّى، ١٩٨٥):

أ. البيئة الداخليّة: تؤثّر المتغيّرات الماديّة التي تتضمّن الجوانب الجغرافيّة والاقتصاديّة والديموغرافيّة بشكل واضح على عمليّة اتّخاذ القرارات.

ب. البيئية الخارجيّة: تؤثّر مختلف المتغيّرات كالوضع السياسيّ الدوليّ، وشكل النظام الدوليّ، سواء كان القطب الواحد أو متعدّد الأقطاب، بشكل كبير على عمليّة صنع القرار.

ج. البيئة الاجتماعيّة والسلوكيّة: تتعلّق بالأنظمة والقيم المحيطة بالمجتمع، ويمكن تقسيمها إلى نوعين: الأوّل: يتعلّق بالقيم المجتمعيّة التي تؤثّر على المؤسّسات التي تنفّذ السياسات الخارجيّة، وتتمثّل في الأحداث التاريخيّة، والثاني: يتعلّق بالقيم المرتبطة بصانع القرار السياسيّ، بمعنى أنّ تكوين شخصيّته يؤثّر على عمليّة صنع القرار.

د. عمليّة صناعة القرار: يتمثّل مضمون عمليّة صنع القرارات بالحاجة إلى توفير كمّ كبير من المعلومات، وأنّ هذا الأمر له تأثير واضح على السياسة الخارجيّة، كما يرتبط الأمر أيضًا بحجم الصلاحيّات والأهداف.

هـ. السلوك السياسيّ: يشمل جميع الأفعال التي يقوم بها القائمون على صنع القرارات.

يؤكد "سنايدر" على أهمّيّة معرفة التوجّهات والعمليّات والتّفاعلات السياسيّة التي يتبعها صنّاع القرار في اتّخاذ القرارات السياسيّة، وأنّ العوامل التي تؤثّر عليها تتمثّل في ثلاثة متغيّرات: (البيئة الداخليّة، والبيئة الخارجيّة، وعمليّات صنع القرار) (زهران، ٢٠٠٢).

الإطار النظريّ لنظريّة صنع القرار وفق نموذج "سنايدر" :

- يدور اهتمام النظريّة حول دراسة صنع القرارات واتّخاذها في إطار بيئة النظام السياسيّ الذي يوجد بها، بحيث يتّخذ صاحب القرار قراراته اعتمادًا على فهمه للبيئة المحيطة به. فكان هناك اختلاف بين أصحاب النظريّة في النقطة المتعلّقة بالنّظر إلى البيئة كما يراها صاحب القرار، حيث يعتبر "سنايدر" أنّ تحديدَ الموقف يجب أن يكون كما يراه صاحب القرار، بينما يرى (فرانكيل) ضرورة أخذ صاحب القرار للبيئة الموضوعيّة قبل اتخاذه القرار (حجّي، ١٩٨٥).
- يركّز أصحاب النظريّة بالأساس على النقطة التي تعدّ الدوافع جزءًا رئيسًا من هذه العمليّة، ولذلك يميّز "سنايدر" بين نوعين من الدوافع في نظريّته، وهما (دورتي و بالستغراف، ١٩٨٥):

- الأوّل: يتمثّل في الدّوافع من أجل، وتعرف باسم "الأسباب الشكليّة" التي يختارها صاحب القرار بحذر وتأنٍّ لتحقيق أهداف محدّدة، لكن في كثير من الأحيان يتمّ استخدام هذه التبريرات لإضفاء نوع من الشرعيّة على سلوك معيّن.
- الثاني: الدّوافع تنشأ بسبب أسباب معيّنة، وتعرف بـ"الدوافع الحقيقيّة"، ويصعب فهمها بسبب ارتباطها بمتغيّرات شخصيّة مثل: الخبرة والوعي لصانع القرار، وتاريخه الشخصيّ. بالتّالي، يرى "سنايدر" ضرورة دراسة القرارات التي اتّخذها صانع القرار في فترات محددة وتحليلها، وليس فقط إجراء تحليل نفسيّ له. فالقرار هو نتيجة لتفاعل المحيط الداخليّ والخارجيّ والسلوكيّ.

الإسهامات العلميّة لنظريّة صنع القرار في مجال العلاقات الدوليّة (منتدى قالمة للعلوم السياسية، ٢٠١٢):

- تتمتّع نظريّة صنع القرار باهتمام كبير؛ كونها تعالج جميع الأساسات والتغيّرات الرئيسة التي تؤثّر في سياسة الدولة الخارجيّة ومواقفها وسلوكها فيما يتعلّق بالعلاقات الدوليّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّها توضّح قواعد القانون الدوليّ الذي يتّبعه النظام الدوليّ، وتحدّد السلوك الدوليّ كما يتمّ تقييمه بأنّه قابل للقبول أو الرفض.
- تميّزت هذه النظريّة بأنّها جمعت عدّة مستويات من التحليل بطريقة متكاملة، حيث تمّ تحليل العوامل والمتغيّرات المؤثّرة في صنع القرار من خلال دراستها وتحليل آثارها وتفاعلها حتّى يتمّ اتّخاذ قرار بطريقة سليمة.
- تمكّنت النظريّة من دراسة العلاقات الدوليّة بالتخلّص من المنظور الضيّق الذي يتمحور حول الدّول، والذي يفسّر العلاقات بأنّها قرارات دوليّة فقط، واهتمّت هذه النظريّة أيضًا بتحليل المؤثّرين، والعوامل المرتبطة بهم في صنع القرارات. وبالتّالي، فإنّها لا تركّز فقط على تشخيص الدول، بل تركّز أيضًا على دراسة الأفراد والعوامل الأخرى المرتبطة بهم.

- تسعى النظريّة إلى دراسة عدّة متغيّرات تشكّل أساسًا لربط العديد من النظريّات بعضها ببعض، وتشمل هذه النظريّات نظريّة الاتّصال، ونظريّة التفاوض والمساومة، وغيرها من نظريّات النزاع والسلام الدوليّ.

الانتقادات الموجّهة إلى نظريّة صنع القرار:

برغم أهميّة النظريّة العلميّة والإسهامات العمليّة الكبيرة التي قدّمتها على مختلف المستويات، إلّا أنّ هناك عددًا من الثغرات والنقائص التي تلاحق هذه النظريّة، ويمكن التعرّف عليها بصورة محدّدة عن طريق (دورتي و بالستغراف، ١٩٨٥):

- تواجه النظريّة صعوبات في التعامل مع الكثير من المتغيّرات التي تؤثّر على اتّخاذ القرار، ولا يمكن تحليلها بشكل دقيق وتحديد قيمة تأثيرها بشكل دقيق، بالإضافة إلى صعوبة تحديد دور العوامل الثقافيّة في صياغة السياسة الخارجيّة.
- يواجه الحصول على المعلومات عدّة تحدّيات؛ بسبب الأسباب الأمنيّة وغيرها؛ ممّا يؤدّي إلى عدم التأكّد من دقّة المعلومات وصحّتها، وبالتالي يمكن أن تكون غير موثوقة أو غير كافية، الأمر الذي يمكن أن يؤدّي إلى اتّخاذ قرارات خاطئة، ولا علاقة لها بالواقع.
- تثار العديد من الأسئلة فيما يتعلّق بالبيئة الداخليّة والخارجيّة التي يتمّ فيها اتّخاذ القرارات. ويُمثّل الشكل الذي يستمدّه صانع القرار واهتماماته الأيديولوجيّة والحزبيّة وآراء الرأي العامّ وجماعات الضّغط عوامل مهمّة في تحديد ذلك. كما يُطرح أيضًا العديد من الأسئلة حول ما إذا كان القرار يتمّ اتّخاذه في زمن الانتخابات، وعن قدرة الحلفاء الخارجيّين على التأثير في التوجّهات السياسيّة، وعن المصادر التي يعتمد عليها صانعو القرار في تشكيل رؤيتهم في مسألة ما.

وعلى الرّغم من التعليقات السلبيّة التي واجهت النظريّة، إلّا أنّ المؤيّدون لها يتّفقون على جوانب منها؛ ممّا دفع "سنايدر" إلى تقديم بعض الحلول لتجاوز هذه التعليقات المذكورة سابقًا (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩):

- تجزئة الأهداف السياسيّة وتصنيفها وتوصيلها بطريقة منطقيّة بين عمليّة صنع القرار وكلّ هدف من هذه الأهداف.
- أعدّ تصنيفًا لوحدات صنع القرارات الخارجيّة، واشتمل على ربط كلّ وحدة بنموذج محدّد.

- إجراء تحليل للأسلوب الذي يؤثّر على الصّفات الشخصيّة لصانعي القرار.
- يتمّ تطبيق هذه النّموذج، بجميع محاوره، على عدد من الحالات التي تتعلّق باتّخاذ القرارات الخارجيّة، وذلك في ظلّ ظروف محدّدة.

يرى الباحث أنّ النظريّة قد استحوذت على اهتمام شديد من قبل الباحثين في مجال العلاقات الدوليّة وخبراء السياسة الخارجيّة؛ بسبب إطارها النظريّ الذي يفسّر مختلف الجوانب والمستويات التي تؤثّر في عمليّة صنع القرار. وبالتّالي، فإنّ هذه النظريّة لها قيمة علميّة وعمليّة كبيرة في تحليل السياسة الخارجيّة، وتحديد بعض العناصر لفهم كيف يتمّ صنع القرارات. وبالتّالي، يمكن للباحث استخدام بعض المعطيات المحدّدة لدراسة المشكلة المتمثّلة في السبب الذي دفع صانعي القرار بدول مجلس التعاون الخليجيّ إلى تطبيع علاقاتهم مع "إسرائيل"، وتأثير هذه العلاقات على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة.

١٣، ٢ الخلاصة

خلال الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، خاضت الجيوش العربيّة ستة حروبٍ قويّة ضدّ "إسرائيل". وكانت أحد أهمّ نتائج هذه الحروب هي احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م وإعلان "الاحتلال الإسرائيليّ". وهو ما أثّر على السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة و"الاحتلال الإسرائيليّ". لذلك، لجأت "إسرائيل" إلى رسم سياسة خارجيّة للتّعامل مع العداء العربيّ لها. وبدأت تفتح علاقاتها مع الدول العربيّة بهدف قبولها وسط المنطقة العربيّة. ونتيجة لذلك، افتتحت قطر وسلطنة عُمان مكاتب تجاريّة في "إسرائيل"، وقد سبقتهم دول عربيّة أخرى بتوقيع اتّفاقيّات سلام مع الاحتلال مثل مصر ومنظّمة التحرير والأردنّ. وكان هناك مبادرة سلام عربيّة أطلقتها السعوديّة عام ٢٠٠٢م، وصولًا لتوقيع دولة الإمارات والبحرين اتّفاقيّات سلام مع "إسرائيل"؛ ممّا أدّى إلى تغيير توجّه السياسة العربيّة تجاه مسألة الحلّ النهائيّ للقضيّة الفلسطينيّة، والتي تهدف إلى إزالة صفة الاحتلال عن "إسرائيل".

هذا، وقد اتّفق علماء الأمّة بشكل شامل منذ بدء الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" على عدم جواز توقيع أيّ اتفاقيّة سلام مع "إسرائيل"، بالإضافة إلى عدم قبول أيّ شكل من أشكال التسوية السلميّة معها أو التطبيع أو الاعتراف بها، على الرّغم من أنّ بعض الفتاوى سمحت بذلك.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظ الباحث أنّ هناك ندرة في الدراسات التي تتناول موضوع هذه الدّراسة؛ ممّا يجعلها مهمّة للغاية.